الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ١٣
الجمعة، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال . . . . . (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تساتي - بونغو (الكونغو).

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد عبد اللطيف الفيلالي الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): **تستمع الجمعية أولا إلى بيان يلقيه الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية.**

أصطحب الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): **يسرني أيما سرور أن أرحب بالوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية، سعادة السيد عبد اللطيف الفيلالي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.**

السيد الفيلالي (المغرب): **يسعدني في البداية أن أتقدم إلى الرئيس باسم وفد المملكة المغربية، بخالص التهاني على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخمسين.**

ولي اليقين بأن الحنكة الدبلوماسية، والدراية بالقضايا الدولية، والمسؤوليات التي تقلب فيها السيد ريوغو فريتاس دو أمارال لمن شأنها أن تضمن لمداولاتنا النجاح، وتؤمن أحسن النتائج لما نحن مقدمون عليه من أعمال.

ويطيب لي كذلك أن أؤكد للسيد الرئيس، بأن وفد المملكة المغربية لن يدخر جهدا في التعاون معه، وتقديم كل الدعم لتسهيل مهمته. كما أحيي فيه ممثل بلد تربطه بالمغرب صداقة وثيقة، وتعاون، وحسن جوار.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86152
9586152

ولا تفوتني هذه المناسبة دون تقديم عبارات التقدير إلى الرئيس السابق السيد أمارا إيسي على تسييره الناجح لأشغال دورتنا السابقة.

كما أعبر عن تقديري للسيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام لمنظمتنا، على ما يقوم به من جهود لاستتباب السلم والأمن، وعلى سعيه الدؤوب في مواجهة المسؤوليات الجسام التي ألقيت على عاتق الأمم المتحدة من جراء التطورات التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة. وأن هذه الجهود لتكتسي أهمية أكبر وتدعو إلى التقدير خصوصا وأن منظمة الأمم المتحدة تجتاز أزمة مالية لم يسبق لها مثيل.

تتميز دورتنا هذه، بمرور خمسين عاما على إنشاء منظمتنا، ونستحضر الآن ذلك اليوم الذي انطلقت فيه تباشير الانعتاق نحو الحرية والاستقلال والمحافظة على الأمن والسلام، فكانت البداية التي ابتهجت لها البشرية، وكان المنطلق الذي نحا بالعالم منحى الحوار والتعاون بدل الصراع والاقتتال.

لقد شهد العالم في السنوات القليلة المنصرمة تغيرات هامة في العلاقات الدولية أدت إلى ظهور واقع عالمي جديد تهيمن فيه المصالح الاقتصادية الكبرى، مما ترتب عنه تبخر الآمال التي ترعرعت لدى شعوب العالم في بزوغ عهد جديد يرتكز على تضامن فعلي بين الدول، غنيها وفقيرها، ويرعى المصالح المشروعة لكل أعضاء المجموعة الدولية.

ولذا نرى أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في معظم دول الجنوب لا يبعث على التفاؤل. فالهوة بين الدول المتقدمة والنامية لا تزداد إلا اتساعا، كما أن المشاكل الاقتصادية والتجارية والاجتماعية التي تتخبط فيها هذه الأخيرة، لا تزيد إلا استفحالا، مما فتح المجال لبروز ظواهر كالتطرف والتعصب والارهاب، وهي آفات كونية علينا مواجهتها.

وتقتضي معالجة هذا الوضع إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، في إطار تعاون صادق بين كافة الدول، وفتح حوار جاد تتحمل فيه الدول الغنية مسؤولياتها كاملة لوضع شراكة حقيقية هدفها إيجاد الحلول الناجعة لهذه المعضلة من أجل صيانة كرامة الإنسان ماديا ومعنويا، أينما وجد، شمالا وجنوبا.

وإذ نسجل تلك المبادرات لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي منذ التوقيع على اتفاقيات (الغات)، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، وإقدام دول نامية عدة، من ضمنها المغرب، على إعادة هيكلة اقتصادياتها في أفق إدماجها في الاقتصاد العالمي، فإننا نعتقد بأن هذه المبادرات وحدها لن تكون كافية لحل المشاكل الاقتصادية والتجارية والمالية التي يتخبط فيها العالم الثالث. وأملنا كبير في أن تقوم منظمة التجارة العالمية بمسؤولياتها خير قيام، وأن تتمكن من الوسائل الضرورية لذلك حتى تكون أداة فعالة تفي بما تم الالتزام به.

ويحدونا الأمل في أن تفضي المباحثات الجارية بين مختلف المنظمات الدولية ذات الصلة إلى التناسق المرغوب بين سياسات النقد والتمويل والتجارة، وتؤدي إلى وضع أسس حقيقية لحرية التجارة الدولية، ينتفي فيها تدهور شروط المبادلات التجارية وانخفاض أسعار المواد الأولية، كما تكون بداية لإعادة النظر في مفهوم المديونية الخارجية التي يعاني منها العالم النامي.

تشهد القارة الافريقية أوضاعا اقتصادية واجتماعية مزرية. والمغرب، مهتم ومنشغل بتدهور هذه الأوضاع، نظرا لانتمائه الافريقي ولوشائج القربى التي تربطه بالعائلة الافريقية ولتاريخ النضال المشترك من أجل التحرر والانعتاق الذي يربطه بمجموع الشعوب الافريقية.

وأمام هذا الوضع الذي ينذر بالكثير من المآسي فإن المغرب يدعو المجتمع الدولي إلى تضافر جهوده لإيجاد حل للمعضلة الافريقية التي لا تزداد إلا تفاقما.

وفي نظرنا فإن المنظور الاستراتيجي، والنهج المعتمد لحد الآن لمحاولة معالجة المعضلة الافريقية لن يؤدي لأي تحسن أو تغيير كيفي يُذكر، ما دام المجتمع الدولي لم يضع استراتيجية طويلة الأمد تتضمن التزامات ملموسة تجاه افريقيا، وترتكز على نظرة شاملة للرفع من مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا لإدماجها في الاقتصاد الدولي حتى تشملها مزاياه.

وفي هذا الإطار، يدعو المغرب إلى الإسراع بإدخال الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر إلى حيز التنفيذ، في بادرة تلتقي فيها العناية الخاصة التي تحتاجها قارتنا سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

رغم جهود الأمم المتحدة، والنداءات المتتالية من أعلى هذا المنبر لتحكيم سُنة الحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية، وتفضيل الدبلوماسية الوقائية، فإن بعض مناطق العالم لا زالت تعيش صراعات مسلحة وحروبا أهلية تضرب في الصميم آمالنا في تحقيق أمن وسلام دائمين. كما أن انتشار أسلحة الدمار الشامل خاصة الأسلحة النووية التي ما زال شبحها يخيم على عالمنا، ينذر بتهديدات جسيمة يجب علينا مواجهتها بجدية للحيلولة دون وقوع ما لا تحمد عقباه.

وفي هذا الصدد، فقد أسهم المغرب في التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويأمل في أن تنضم جميع الدول إلى هذه المعاهدة الهامة حتى تكتسي صبغة عالمية. كما يحدوه الأمل في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، على غرار ما تقرر بالنسبة لمناطق أخرى، ويعد ذلك من الأهداف السامية التي يجب على منظمتنا أن تعمل على تحقيقها، حتى يتمكن الجميع من توجيه الموارد المخصصة في هذا المجال إلى التنمية ومحاربة التخلف في كافة أوجهه.

ومما يبعث على التفاؤل التقدم الذي عرفته مفاوضات حظر التجارب النووية، وخاصة ما يتعلق منها بالتعهد الذي أخذه المؤتمر على نفسه بالتوصل إلى إبرام معاهدة في هذا الشأن قبل نهاية ١٩٩٦.

لقد مضى عهد الاستعمار وولى إلى غير رجعة، وهذا ما تميز به نصف القرن المنصرم إلا أنه وللأسف الشديد لا زالت المدينتان المغربيتان سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما، لحد الآن، تحت السيطرة الأسبانية. وهذه الجيوب التي هي جزء لا يتجزأ من التراب المغربي، والمطلة على البحر الأبيض المتوسط تكون إذن آخر المستعمرات الموجودة في افريقيا، مشكلة بذلك ظاهرة فريدة وغريبة لا يقبلها لا العقل ولا المنطق، كما تتنافى روحا ومضمونا مع ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي السيد الرئيس، أن أذكر بأهم المراحل التي قطعها المغرب في استكمال وحدته الترابية. فمنذ استقلال المغرب سنة ١٩٥٦ دخلنا في مفاوضات مع اسبانيا لاستكمال استقلالنا، فكان الجلاء عن منطقة طرفاية في ١٩٥٨ التي هي جزء من الصحراء الغربية، ثم الجلاء عن منطقة سيدي إيفني في ١٩٦٩، وفي سنة ١٩٧٥ وبعد مراحل اتسمت بالحوار تارة وبالتوتر مرة أخرى، استرجع المغرب أقاليمه الجنوبية الأخرى، ولم تبق إلا مدينتا سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما تحت السيطرة الأسبانية.

والمغرب الذي اتخذ من الحوار مبدأ أساسيا في تعامله مع جيرانه، ودافع عنه داخل المحافل الدولية لتجنب الاصطدامات المسلحة، وسعى إلى حل المشاكل بالطرق السلمية، لعلى يقين بأن ما يربطه واسبانيا من علاقات تاريخية ومصالح اقتصادية وسياسية مشتركة لكفيل بتذليل الصعاب للوصول إلى حل لهذا النزاع. فاسبانيا التي يعتبرها المغرب من أهم شركائه الاقتصاديين والسياسيين، بالنظر لحجم استثماراتها في المغرب، والمبادلات التجارية بين البلدين، والمشاريع التنموية المشتركة بما فيها مشروع الربط القاري بين اسبانيا والمغرب والقارتين الأوروبية والافريقية، بالاضافة إلى التعاون الثقافي والسياحي المتين الذي يشهد نموا مطردا، لعلى يقين بأن أخذ كل هذه المعطيات بعين الاعتبار، لمن شأنه أن يسهل الوصول إلى تسوية هذا النزاع. ولعل خير إطار لتسويتها هو اقتراح جلالة الملك الحسن الثاني على أسبانيا خلق خلية للتفكير والتشاور لإيجاد حل لقضية سبتة ومليلية يمكن المغرب من بسط سيادته على المدينتين والجزر المجاورة لهما ويسمح لأسبانيا برعاية مصالحها الاقتصادية في تلك المنطقة.

لقد قطع اتحاد المغرب العربي أشواطا محمودة على طريق تحقيق وحدة المغرب العربي. والمغرب الذي يؤمن، كباقي أشقائه المغاربيين، بأن الاتحاد اختيار استراتيجي، لعاقد العزم على تجاوز بعض الصعاب التي تعتري مسيرتنا الاتحادية.

إن بناء صرح اتحاد المغرب العربي، في ظل التكتلات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، أصبح ضرورة حتمية لتحقيق الاندماج الإقليمي، ولمواجهة تحديات التنمية، وتحقيق تقدم ورفاهية شعوبنا التي ترتبط بروابط اللغة والعقيدة والتاريخ المشترك.

ولي اليقين بأن فكرة إنشاء اتحاد المغرب العربي التي تنطلق من واقع تاريخي عريق ستعرف طريقها نحو التحقيق الكامل، على غرار التجمعات الإقليمية الأخرى التي بلغت مستوى أعلى من الاندماج والوحدة، رغم أنها تجمعات لا تتوفر لها تلك الروابط التاريخية التي تجمع بين دول اتحاد المغرب العربي.

لقد عرفت منطقة الشرق الأوسط في السنين الأخيرة تطورات ملموحة أبرزت للوجود فرصة لتحقيق السلام وإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي على قاعدة الأرض مقابل السلام، وتحقيق الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف.

ولعل أهم تحول عرفته المنطقة هو الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في واشنطن، الذي أكد أن مسلسل السلام في المنطقة، رغم ما يعترضه من صعاب، أمر لا رجعة فيه. كما أن الاتفاق الأردني الإسرائيلي جاء ليؤكد بأن منطق التسامح والتساكن في ظل السلام العادل والدائم والقائم على الشرعية الدولية أضحى ضرورة حتمية بالنسبة للجميع.

وفي هذا السياق، نود أن نعبر عن ارتياحنا لتوقيع اتفاق طابا بين الفلسطينيين والإسرائيليين في واشنطن البارحة، وهو اتفاق يعد لبنة مهمة في طريق استتباب الأمن والسلم في المنطقة. وأملنا وطيد في أن يستمر الطرفان في تجاوز العقبات، متحليان بعزيمة متينة لحل المشاكل المعلقة، مع اعتبار المصالح المشروعة للجميع، وعلى أساس احترام التزاماتهما الشرعية والدولية.

وبقدر ما نحن متفائلون لهذا التقدم على المسارين الأردني - الإسرائيلي والفلسطيني - الإسرائيلي، فإننا نأمل أن يشهد مسار المفاوضات السورية الإسرائيلية واللبنانية تطورا إيجابيا يؤدي إلى الوصول إلى نتائج يتفق عليها الجميع، قاعدتها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

وفي سياق تعزيز مسلسل السلام في هذه المنطقة، بادر المغرب، في السنة الفارطة، إلى احتضان أول قمة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تم التأكيد فيها على ضرورة إقامة برامج اقتصادية في إطار شراكة فعلية توفر حياة أفضل لشعوب هذه البلدان. كما تم التأكيد على ضرورة توفير تنمية اقتصادية في فلسطين، لتمكين الشعب الفلسطيني من النهوض بمؤسساته الاقتصادية والتنموية، والمشاركة على قدم المساواة في التعاون وتقدم المنطقة.

وأملنا أن يكون مؤتمر عمان محطة أساسية أخرى في تعبئة كفاءات القطاعين الخاص والعام لتعزيز مسيرة السلام من خلال إقامة تعاون اقتصادي يساهم في النهوض بالمنطقة، ويحقق ما تصبو إليه شعوبها من رقي وازدهار وسلام عادل ودائم.

لم تتوصل بعد دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى تسوية نهائية للنزاع القائم بينهما حول مستقبل جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. ومن منطلق ما يجمعنا من روابط تاريخية مع هاتين الدولتين الشقيقتين، وبحكم علاقات الجوار والصداقة التي تجمع بين الشعبين الإماراتي والإيراني، فإننا نتطلع إلى ذلك اليوم الذي سيجد فيه هذا النزاع حله النهائي، ويتم فيه الرجوع إلى عهد التعايش والتساكن الذي طبع هذه المنطقة.

إن المأساة التي يعيشها شعب البوسنة قل نظيرها في التاريخ. ولعل ما زاد هذه المأساة استفحالا، تخاذل المجتمع الدولي عن الوقوف في وجه ما يجري في هذا البلد من أنواع التقتيل، والتشريد، والتطهير المبني على أسس عرقية ودينية، والاغتصاب الجماعي، وتدمير المعالم الحضارية والثقافية. ومن المؤسف أن يشهد الجميع هذا التخاذل في ظل نظام عالمي جديد يزعم أنه اتخذ من حقوق الإنسان إحدى مرتكزاته. كما أنه من المدهش أن يكون هذا النظام الدولي الجديد الذي تجند لاستئصال بؤر التوتر خارج العالم الغربي، قد استعصى عليه حماية شعب في

قلب القارة الأوروبية، يتعرض يوميا للعدوان الصربي.

إن المغرب الذي كان يعتقد أن مشكلة البوسنة والهرسك ستجد حلها في سنة ١٩٩٢، قد فوجئ بتدهور الأوضاع هناك، واستفحال العنف والتقتيل. وفي هذا الإطار قام المغرب، وما يزال، بما يحتمه عليه واجبه الإنساني والإسلامي للدفاع عن سيادة جمهورية البوسنة والهرسك، ووحدتها الترابية، والتخفيف من مأساة الشعب البوسني وتقديم مساعدات إنسانية له.

ولي اليقين بأن اللقاء الذي تم بين مجموعتي الاتصال الإسلامية والدولية يوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بباريس، واللقاء الذي تم بينهما أمس، لمن شأنهما أن يفتحا باب التنسيق والتشاور بين الفريقين لتحقيق الأهداف المرجوة.

ولقد استبشرنا بالنتائج التي أسفر عنها الاجتماع المنعقد بجنيف في الثامن من هذا الشهر بين وزراء كل من البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا، وبالاتفاق المبدئي الذي توصلت إليه الأطراف المتنازعة يوم الثلاثاء المنصرم بنيويورك لتعزيز أسس سلام في هذه المنطقة قائم على العدالة والشرعية الدولية، يكون البداية لإنهاء معاناة شعب البوسنة والهرسك وتحقيق ما يصبو إليه من طمأنينة وسلام في إطار احترام الحدود الدولية وسيادة ووحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك مما من شأنه أن يضمن السلام والمصالحة والاستقرار بالمنطقة.

فيما يتعلق بما يسمى بقضية الصحراء فإن المغرب بادر بفكرة تنظيم الاستفتاء وقبل بخطة التسوية التي أعدها الأمين العام للأمم المتحدة، كما وافق على المعايير لتحديد الهوية وبذل الجهد الكبير في تعاونه الدائم والكامل مع الأمم المتحدة، ومع الأمين العام، بصفة خاصة، ومجلس الأمن، كما قدم كل المساعدات المادية والدعم اللازم لإزالة العقبات، وعمل على تنفيذ خطة التسوية بنية صادقة.

وأمام ما نواجهه اليوم من عراقيل من الجانب الآخر فيما يخص تحديد الهوية التي تشمل جميع الأشخاص من أصل صحراوي، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة وتعبئة الوسائل الملائمة حتى لا يتعرض مخطط التسوية للانهيار، ويبقى شبح التوتر جاثما على هذه المنطقة.

واغتنم هذه الفرصة لنجدد التزامنا ونؤكد رغبتنا الراسخة في مواصلة تعاوننا الكامل مع السيد الأمين العام من أجل استكمال كل الإجراءات والالتزامات والترتيبات الضرورية لتنظيم الاستفتاء في أوائل السنة المقبلة، كما اقترح ذلك الأمين العام في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن حول هذه القضية.

وأملنا أن تكون الذكرى الخمسون لإنشاء منظمتنا مناسبة لبحث كافة الأفكار والمقترحات التي طرحت على بساط النقاش، لتطوير وإصلاح هياكل منظمتنا وجعلها تستجيب للحاجيات الحقيقية للمجتمع الدولي، وأخص بالذكر قضية توسيع مجلس الأمن وتحسين طرق عمله التي ينبغي دراستها مليا وإعطاؤها الوقت الكافي للوصول إلى نتائج تحظى بتوافق الآراء.

ولنا اليقين أيضا بأن الإصرار والعزيمة الصادقة التي برهنا عنها في مواجهة التحديات، ستكون خير حافز لنا لرفع هذا التحدي الجديد لجعل منظمتنا منظمة تقوم بالمهام المنوطة بها خير قيام في ظل التغيرات التي يشهدها العالم، وفي أفق القرن الواحد والعشرين الذي نريده أن يكون فاتحة عهد جديد ينعم فيه الإنسان بالأمن والاستقرار والعيش الكريم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد عبد اللطيف الفيلالي، الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون للمغرب، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية لزامبيا، سعادة السيد كريستون تمبو، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد تمبو (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في هذه المناسبة الهامة أن أعرب لكم عن

تهانـــي زامبيا، شعبـــا وحكومة، على انتخابكم بجدارة لرئاسة أعمال الجمعيـــة العامة في دورتها الخمسين. ونحن على ثقة من أن خبراتكم ومهاراتكم الواسعة ستمدنا بالتوجيه السديد في هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة، التي تشهد انقضاء نصف قرن على قيام الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أشيد بالرئيس السابق للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، سعادة السيد أمارا إيسي، ممثل كوت ديفوار، الذي ترأس تلك الدورة بنجاح بالغ وبمهارة كبيرة وخبرة واسعة. وقد ترك الرئاسة بسجل من النجاحات التي عززت الدور التداولي للجمعية.

ويـــود وفـــدي كذلك أن يسجـــل تقديره للأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالـــى، الذي يواصـــل قيادة المنظمـــة بمهـــارة وبراعة في ظل ظروف صعبة.

إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمـــة الأمم المتحـــدة، ينبغـــي لنا أن ننتهز هذه الفرصة لنستعرض أداء المنظمة في الماضي، ونقيم إنجازاتها وإخفاقاتها، وننطلـــق من ذلك إلى رسم مسارنا في المستقبل.

ولا خـــلاف فـــي أن الأمم المتحـــدة أسهمت إسهامات جليلة في خدمة السلم والأمن العالميين وتشجيع التنمية في جميع أنحاء العالم.

لقد اضطلعت الأمم المتحدة بعمليات ناجحة لحفظ السلام في شتى أرجاء العالم، بما فيها كمبوديا وموزامبيق وهايتي، ومؤخرا في أنغولا.

وبفضل مشاركة الأمم المتحدة، يدخل العالم الآن عهدا تكتسب فيه مثل حقوق الإنسان والديمقراطية المزيد من التأييد في كثير من البلدان. وقد سجل للأمم المتحدة أنها قدمت المساعدة الانتخابية لأكثر مـــن ٤٠ بلدا. وقد قطعـــت هذه المساعدة شوطا كبيرا في ضمان الانتخابات الحرة والمنصفة.

إن الأمم المتحدة مصـــدر عتيد للتخفيف من المعاناة الإنسانية. فمن خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قدمت الأمم المتحدة الغذاء والمأوى والدواء والتعليم لملايين اللاجئين في جميع أنحاء العالم.

وبالأمـــس القريب، فـــي عام ١٩٩٠ على وجه التحديد، عقد هنا في نيويورك بفضل جهود أميننا العام، السيد بطرس بطرس غالى، وبفضل تفاني المرحـــوم جيمس غرانت في خدمـــة الأطفال، عقد مؤتمر القمة العالمي للطفولة، الذي اعتمدت فيه اتفاقية حقوق الطفل. وقد أصبحت هذه الاتفاقية أول اتفاقية من نوعها تحظى بالقبول العالمي. وهذا يعد إنجازا باهرا في حد ذاته.

وعلى ضوء هذه المنجزات، تعين على المنظمة أن تواجه الكثير من المشاكل الضخمة، مثل تناحر القوتين العظميين في فترة الحرب الباردة، الأمر الذي أسفر عن فترة شلل طويلة في قدرة المنظمة على اتخاذ قرارات عاجلة وفعالة وأدى الى تزايد عدد الصراعات والتوترات الإثنية في العالم، مما يتجلى في الصراعات التي شهدناها في البوسنة والهرسك ورواندا وبوروندي والصومال وجورجيا، على سبيل المثال.

إن الحالة الاقتصادية الدولية غير المواتية والتدهور البيئي المستمرين تحديان حقيقيان يتعين على الأمم المتحدة مواجهتهما.

وزامبيا مقتنعة بأن الأمم المتحدة ما زالت هي الهيئة العالمية الوحيدة التي لديها القدرة على حفز الارادة السياسية لمواجهة هذه التحديات فيما نحن نقترب من القرن الحادي والعشرين. وكبلد ودولة عضو نغتنم هذه الفرصة لنؤكد التزامنا المتجدد بالأمم المتحدة.

ولقد أضحى من الواضح تماما أن الأمم المتحدة بحاجة الى تجديد رؤياها لفترة السنوات الخمسين التالية. إن جدول أعمال نزع السلاح في جميع أنحاء العالم لم يستكمل حتى الآن. ووفدي يعتقد اعتقادا قويا أنه اذا ظل انتشار الأسلحة مستمرا، لا يمكن أن يكون هناك أمل في إقامة سلم وأمن دائمين في أي جزء من أجزاء العالم.

لذلك يرحب وفدي بالنتيجة الناجحة التي توصل إليها في مطلع هذا العام للمؤتمر الذي عقدته الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، والمتمثلة في تجديد

المعاهدة إلى أجل غير مسمى. ويود وفدي أن يعرب عن قلقه الشديد إذ أنه بعد تمديد المعاهدة مباشرة استأنف بعض الموقعين على المعاهدة تجاربهم النووية. وهذا لا يتفق وروح نزع السلاح النووي. ونحن نهنئ الذين واصلوا احترام وقفهم الاختياري للتجارب النووية. ونأمل ألا يتأثروا بأولئك الذين شرعوا في إجرائها.

وزامبيا تحيط علما بالمفاوضات الجارية حاليا في جنيف بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتحث على الإسراع باستكمال تلك المعاهدة وإنجازها بنجاح. كما نرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

لكن، على الرغم من كل هذه التطورات الإيجابية في مجال نزع السلاح هناك، بالطبع، مجالات هامة أخرى لم تحسم حتى الآن، مثل نزع السلاح العام الكامل، والتكنولوجيا النووية، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وإزالة الألغام، وكذلك الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. لذلك نحث كل المعنيين على إيلاء اهتمام خاص لهذه المسائل حرصا على تعزيز الضمانات الأمنية.

إن مسألة إزالة الألغام البرية مسألة تهم بوجه خاص منطقة الجنوب الأفريقي التي خرجت مؤخرا من صراع طال أمده. إذ لا يزال يتعرض الكثيرون من أبناء شعبنا للقتل نتيجة للألغام التي ما زالت مزروعة تحت الأرض. لذلك ندعو المجتمع الدولي أن يزيد دعمه للجهود الإقليمية المبذولة لإزالة الألغام البرية من منطقة الجنوب الافريقي. وفي هذا الصدد نود الإعراب عن امتناننا للاتحاد الأوروبي الذي يواصل دعم جهودنا من أجل إزالة الألغام.

وفي مجال عمليات حفظ السلام، تدرك زامبيا أن السعي من أجل تحقيق السلم ليس بالمهمة اليسيرة بالنسبة للأمم المتحدة ولا يرجح أن يصبح كذلك في المستقبل القريب. والمنظمة بحاجة إلى رؤية واضحة لما ينبغي لها أن تفعله في كل حالة على حدة. وفي اعتقادنا أن "خطة للسلام" التي قدمها الأمين العام توفر هذه الرؤية. إنها خطة هامة، أفادت بالفعل في العديد من مجالات عمليات حفظ السلام.

ونحن ندرك أن الرد السريع والفعال في أوقات الصراعات يتوقف على عدد من العوامل الهامة، ولا سيما توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء للوفاء بالاحتياجات من الموارد. وفي هذا الصدد، تؤيد زامبيا إنشاء قوة للرد السريع. وفي اعتقادنا أنها ستعزز عمليات حفظ السلام وتنقذ أرواحا.

إن حماية حقوق الانسان وتعزيزها والتمتع بها التزام يتعين على جميع حكومات وشعوب العالم أن تتمسك به. إذ لا يمكن تعزيز كرامة الحياة دون الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. لذلك ترى زامبيا أنه ينبغي للأمم المتحدة إيلاء أولوية عالية لمسائل حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد تشعر زامبيا بالارتياح لاعتراف المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي انعقد مؤخرا في بيجين في الصين بأن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان ولالتزام الحكومات بتنفيذ جدول أعمال حقوق الانسان المتصل بالمرأة.

ومؤتمر بيجين وسائر مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا - المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية - كلها بحاجة إلى متابعة نشطة ومتكاملة في كل منظومة الأمم المتحدة. وفي إطار أعمال المتابعة هذه يكتسي دور الجمعية العامة ودور المجلس الاقتصادي والاجتماعي أهمية حيوية ليس فحسب بالنسبة للتنفيذ الفعال لبرامج العمل وإنما أيضا بالنسبة لتقوية دور المنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وتدرك زامبيا الحاجة الملحة لتنشيط مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك تحسين وزيادة استخدام لجانه الفنية المختلفة. ويتعين القيام على سبيل الأولوية بتحقيق الاتساق للترتيبات المؤسسية في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن ترى زامبيا أن من الضروري زيادة عضوية مجلس الأمن لتمكينه من أن يصبح هيئة أكثر تمثيلا. كما نرى أن مجلس الأمن بحاجة إلى أن يصبح ديمقراطيا وشفافا.

وتود زامبيا أن تعطي الأمم المتحدة أولوية لمعالجة قضايا التنمية لفترة الألف سنة القادمة. وفي هذا الصدد، أود أن أعلن أن زامبيا تعلق أهمية كبيرة على تطبيق "خطة للتنمية"؛ فالتنمية مجال مُلح من مجالات اهتمام قارتنا، افريقيا، حيث يؤثر الفقر

والبطالة والإقصاء الاجتماعي على كل بلد من بلداننا تقريبا. ومع اقترابنا من القرن الحادي والعشرين ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما إضافيا لمكافحة الفقر. وبمكافحة الفقر يمكننا أن نضمن تقدم الأفراد، وهو أمر ضروري للتقدم المستدام لجميع الأمم.

لذلك تشعر زامبيا بالارتياح لأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية التزم بتعجيل تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في افريقيا وأقل البلدان نموا. ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، الدانمرك، في آذار/مارس هذا العام، يشكل، بإعلانه وبرنامج عمله، حافزا للحكومات في جميع أنحاء العالم لفتح الفرص عن طريق توليد العمالة والدمج الاجتماعي بغية استئصال الفقر. ويرجو وفدي أن تنفذ الحكومات برنامج عمل هذا المؤتمر.

إن الفقر المتفشي في كثير من البلدان النامية يزداد تفاقما من جراء أعباء الديون الثقيلة التي تعاني منها غالبية هذه البلدان والتي لا تزال تثقل كاهلها منذ أوائل الثمانينات. وشروط نابولي التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض للدين بنسبة ٦٧ في المائة إما عن ائتمانات التصدير أو عن خدمة الدين ما هي إلا بداية للسعي إلى التخفيف الدائم لأعباء ديون البلدان النامية، ولا سيما تلك التي تعاني من معدلات خدمة ديون مرتفعة ارتفاعا شديدا. وينبغي للبلدان الدائنة أن تتجاوز أسلوب الاستحياء وتقدم شروطا يمكن أن تخفض، في أقصر فترة زمنية ممكنة، معدلات خدمة الديون لصالح أفقر البلدان النامية بحيث تصل إلى ٢١ في المائة من حصائل صادراتها. هذا هو المستوى الذي اعترفت به الأمم المتحدة باعتباره الحد الأدنى الأساسي لضمان أن تتجاوز أفقر البلدان النامية مشاكل ديونها وتعيد تأكيد أهليتها الائتمانية. إن التأني في العمل على تخفيض الديون، باقترانه بالنقص المستمر في تمويل كثير من برامج التكيف الهيكلي، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى نتيجة نهائية هي تقويض فرص النمو والتنمية والرخاء في البلدان النامية.

وإذ تبدأ منظمة التجارة العالمية أعوامها الأولى، يبرز في البلدان النامية تحد جديد آت من هذه المؤسسة يضاف إلى التحديين المتمثلين في أعباء الديون الخارجية والفقر. وهذا التحدي يتمثل في الخسائر الصافية المبكرة الناجمة عن النظام الجديد للتجارة المتعددة الأطراف بفعل إزالة الأفضليات، وارتفاع أسعار الأغذية، وخفض الإعانات، واستمرار تهميش الصادرات من السلع الأساسية. وهذا واضح بصورة خاصة في افريقيا، التي مرت بالفعل كما نعلم جميعا بأكثر من عقد من التقشف. ومع تسليمنا بالفرص البعيدة الأجل التي يمكن أن تكتسبها البلدان النامية من منظمة التجارة العالمية، يبقى من واجب البلدان المتقدمة النمو أن تفي بتعهداتها التي أعيد تأكيدها في مراكش، والقاضية بتعويض الخاسرين خسارة صافية في النظام الجديد للتجارة المتعددة الأطراف، وذلك بإسراعها بتحديد شروط التعويض.

وتدرك زامبيا أن إرساء أسس القدرة على المنافسة الدولية هو مفتاح الحصول على موطئ قدم في الاقتصاد العالمي. والتدابير التي اتخذناها من أجل الإصلاح والتي بدأ تطبيقها في عام ١٩٩١ أخذت تكتسب زخما. ويتمثل التحدي الآن في الانتقال من التركيز على شواغل التثبيت والتحرير صوب شواغل تنشيط الإنتاج والعمالة وإنتاجية اليد العاملة، باعتبارها الدعامات الرئيسية لخفض الفقر. ويجري العمل على هذا في نفس الوقت الذي نبني فيه على أدوات التكامل التي أقرت فعلا في إطار التكامل الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي، والسوق المشتركة لشرق افريقيا وللجنوب الافريقي، التي زامبيا عضوا فيهما. ومع ذلك، لا يمكن لجهودنا الداخلية من أجل الإصلاح أن تدوم إلا إذا خفضت الديون خفضا ملموسا يحسن من مركزنا من حيث السيولة النقدية وينهض بنا إلى مستويات تولد مجددا ثقة دوائر الأعمال في زامبيا. إن غمامة الدين تظل العائق المنفرد الأكبر أمام الانتعاش والتنمية في زامبيا.

وفي الختام، أود أن أذكر أن زامبيا ستبقى ملتزمة كل الالتزام بتحقيق هذه الأولويات في إطار الأمم المتحدة. فنحن نؤمن بالأمم المتحدة ونثق تمام الثقة بأن منظمتنا ستقودنا إلى عهد جديد مفعم بالأمل والازدهار.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في فنزويلا، سعادة السيد ميغيل أنخيل بوريلي ريفاس.

السيد بوريلي ريفاس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد قيل إن كل ما يمكن أن يقال خلال هذا التقليد السنوي الذي يقف فيه كل رئيس دولة أو حكومة أو وزير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولو

نُشرت جميع الخطب في كتاب، لتكررت نفس المواضيع العامة ألف مرة.

ولتضمن الكتاب المشاكل الكبرى غير القابلة للحل، التي تبتلى بها الشعوب في كل القارات بدرجات متفاوتة، فضلا عن الحلول التي تم التوصل إليها بالفعل، والحلول الموعودة المفترضة في الجهود المتواصلة التي تبذلها هذه المنظمة التي عاشت خمسين عاما من الانتصارات والإحباط، شأن أي مسعى إنساني آخر.

ولا بد لنا من أن نشعر بالابتهاج لأننا بفضل يقظة المنظمة وأعمالها، قد تمتعنا - كما لم يحدث من قبل قط - بنصف قرن من السلام، ولو أننا نرثي لاضطرارنا الآن إلى تعبئة الجهود لمقاومة العنف الناجم عن عدم التسامح والتعصب والنزاع العرقي أو الديني الذي يحبط الوئام الذي ترنو إليه البشرية.

فإلى جانب الإنجازات المؤثرة التي حققها المجتمع الدولي، شهدت هذه الأعوام الخمسون أيضا صراعات محلية عديدة أودت بحياة ٢٣ مليون نسمة. علما بأن سبعة وثمانين في المائة من الأسلحة المبيعة والمستعملة في العالم هي أسلحة آتية من البلدان الخمسة الحائزة على العضوية الدائمة في مجلس الأمن. ومما لا يصدقه العقل أنه في هذه المرحلة من تطورنا السياسي، راحت دولتان نوويتان تثيران الانزعاج بما تجريانه من تجارب نووية لا مبرر لها، وهي تجارب سبق أن انتقدنا دولا أخرى بسببها.

ولكن مَن يستطيع أن ينكر أنه في ميادين الصحة، والتكنولوجيا، والبيئة، وحقوق الانسان، والاتصالات، واستغلال مصادر البحار وميادين عديدة أخرى، يوجد تقدم وأمل، وعلى الأقل تنبيه للضمير العالمي؟

إن البيان الذي يدلي به اليوم وزير خارجية فنزويلا لن تجدوه مختلفا، إن السيناريوات السياسية تتغير، والأيديولوجيات تتغير، وأشد الأزمات تتفجر في التاريخ، ولكن دراما الحياة تستمر ويصاب الإنسان بكدمات نتيجة التغيير، ولكنه يجد نفسه لأول مرة حائرا بين أسباب الأمل ودواعي الذهول. وهذه الحالة سببها أننا انتقلنا بسرعة بالغة من حقبة أخرى دون أن نمر بالتدمير الذي تخلفه الحروب، ولو أننا جنينا ثمار الحماس والثقة اللذين أبداهما الطلبة والعمال الذين كرسوا ما توفر لهم من وقت الفراغ لإحداث هذا التغيير.

إننا لا نكاد نرى فضولا يذكر حيال الحقبة التي نحن على أبوابها، وهي حقبة لم تطلق عليها تسمية بعد مع أننا نوشك على الخوض فيها. إننا يمكن أن نشير إليها بأي إسم، مثلا "عهد ما بعد الرأسمالية"، أو "عهد ما بعد الاشتراكية"، أو "عهد ما بعد المرحلة الصناعية"، أو يمكن أن نصفها ببساطة بأنها زمن انتقال بين مرحلتين تتشاطرهما أجيالنا.

وقد تردد الكلام عن نهاية التاريخ بانتهاء المواجهة الأيديولوجية؛ فهذا بالضبط ما يصنع التاريخ: الصراعات المتواصلة والمواجهات المحمومة، والمخاوف والآمال، والحرية والحرمان من الحرية أيا كان شكل القمع الساري.

ويشعر الإنسان اليوم شعورا غامضا بأنه على اتصال بجميع الناس الآخرين من خلال أعجوبة وسائط الإعلام ووسائل الاتصال بالألياف الضوئية وشبكات الحواسيب، إلا أنه في الوقت الذي أصبح يوجد فيه المزيد من الناس الذين يستطيع المرء أن يتضامن معهم، أصبح التضامن مزعزعا ووحشة الإنسان باتت أكثر حدة.

وفي سعينا إلى إيجاد عالم مختلف يقوم على منظمة متينة ومعقدة ودائمة، وهو العالم الذي أخذ يتشكل منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، بدأنا نتكلم - لأننا نريد ألفاظا تصف ما يجري - عن العولمة، وعن التكامل، وعن زوال الدولة القومية والاستعاضة عنها بتكتلات كبيرة بغية تحقيق دينامية جديدة تستند إلى قوة العدد والوحدة، دينامية تختلف عن دينامية القوة العسكرية.

ولنفترض إذن بأن عالم المستقبل لا بد أن يتشكل وفقا للمناطق، أو المجموعات الكبيرة المتكاملة، أو المجتمعات الإقليمية أو غيرها، التي لها أساس ثقافي مشترك ورغبة في أن ترتبط مع الغير بسبب خصائص ثقافتهم من قبيل التقاليد، واللغة، والدين، أو حتى بسبب اختلاط الدم.

إن هذا ما يستوقف نظري وأنا أمثل لأول مرة أمام محفل موقر كهذا للحديث باسم بلد كبلدي - بلد

ذي اقتصاد متواضع وعدد سكان قليل ورقعة متوسطة الحجم، ولكنه بسبب موقعه الجغرافي الممتاز طور بأكثر مما فعل غيره ثقافة تقوم على الحرية الاجتماعية وعلى اختلاط الأعراق والاستقلال السياسي المتحقق بنضال بطولي لا لنفسه فقط بل أيضا لجميع جيرانه الأمريكيين. فبلدي لم يدخل حربا قط مع أحد، وهو بلد أدت رغبته في أن يرى جيرانه وقد تحرروا من الاستعمار الى إعطاء زخم والهام لمجتمع كاريبي جديد تماما على سبيل المثال. إنه بلد أثبت مرارا وتكرارا أنه يشجع ويدعم أي مبادرة ترمي الى سلام منطقة، وهذا هو ما فعلناه اليوم في مجموعة أصدقاء غواتيمالا مثلا، وعندما رحبنا بأحدث اتفاق بين اسرائيل والفلسطينيين.

وفنزويلا كغيرها من البلدان قد هزتها بعنف أزمة شديدة، بدأت في حالتنا منذ عام ١٩٨٩. ولم تكن هذه أزمة اقتصادية أو سياسية بقدر ما كانت أزمة أخلاقية أضعفت مؤسساتنا وقوضت نظامنا المالي؛ الذي كلفنا انهياره ١٦ في المائة من ناتجنا القومي الإجمالي، واستحوذ على اهتمام الرأي العام الدولي الذي لا يبدي دائما تفهما كافيا للأوضاع.

هذه هي الأزمة التي ورثتها حكومتنا التي تدرك أن خصائصها ليست على غرار سواها في منطقتنا وحيث أن هدف حكومتنا الأساسي هو الاستعاضة عن النموذج الأبوي المعتمد على النفط بنموذج للثقافة المنفتحة المستندة الى العمل والاعتماد على الذات بدلا من الاعتماد على تفهم البلدان الأخرى، فإنها ماضية قدما في حل مشاكل أمتنا التي هي لحسن الحظ مشاكل لا تفوق قدرات مواردنا الاقتصادية المتنوعة والمتينة.

وفنزويلا بلد أنجب في وقت واحد، كأنما بعصا سحرية، عددا من أعظم المفكرين وأكثر المثاليين مصداقية، وأكثر القادة العسكريين توفيقا، وأكثر المربين إبداعا. إن بلدي الواقع على البوابة الشمالية لأمريكا الجنوبية قد حرر نفسه وغيره من البلدان محققا لأحلام فرانسيسكو دي ميراندا التي أثمرت بفضل سيمون بوليفار وأنطونيو خوسيه دي سوكر وبفضل التفكير المنهجي وبفضل أعمال أندريه بيلو وسيمون رودريغز. وغيرهم من الشخصيات المعروفة.

لقد كانت لسيمون بوليفار رؤية واضحة. ففي حقبة ضبابية من التاريخ، في عام ١٨١٥، أطلق من جامايكا، في أشهر وثيقة تاريخية صادرة في هذا الجزء من العالم - نبوءة مذهلة عن المستقبل المثالي لأمريكا الناطقة بالاسبانية. ولا يفهم أحد الى الآن كيف فكر هذا الرجل في ذلك، فقد كتب ما يلي:

"إنها لفكرة جليلة أن نحاول أن نخلق من العالم الجديد بأسره أمة واحدة ترتبط برباط واحد بجمع كل أجزائها".

وما أن تحقق الاستقلال حتى تنبأ بأن الوحدة التي تقوم على أساس خاطئ وغير سليم كوحدة الجنوب مثلا يمكن أن يفقدها توازنها تنظيم المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة السابقة التي توقع بالفعل اندماجها معا. كذلك تنبأ بالقوة التي سيبلغها الجنس الجاد المندفع الى العمل الذي سيقيم على أرض القارة الأمريكية الدولة المنيعة المدهشة التي هي الولايات المتحدة بإحساسها الفائق والفريد بالحرية لأن مؤسسيها تركوا وراء ظهرانيهم كل التحيزات والمخاوف.

وتصور بوليفار توحيد النصف الأمريكي الذي اكتشفته اسبانيا والبرتغال وملأتاه بالسكان وشكلتا كل جوانبه ورآه جزءا لا بد أن يكون له أسلوب حياته المتميز ونهجه الخاص في السلوك. ولم تقم رؤيته على التناحر، وإنما تمشيا مع آرائه عن مصير نصف الكرة المشترك، على التباري والصداقة لا الصراع كقوته الدافعة.

لقد قدمت الدولتان المستعمرتان إسهامهما فأقامتا هذا النصف من أمريكا على كل ما جلبتاه معهما. فأرستا ديانة ومجتمعا يذكرنا بأبناء المستوطنين الأوائل الذين تولد عن بيئتهم المادية وعن تزاوجهم بغير تمييز شعور بالحرية الطليقة والمساواة. وكان من المحتم أن يولد هذا بدوره روحا طلقة من الديمقراطية الاجتماعية، لم تختف من أمريكا اللاتينية في يوم من الأيام حتى في الفترات الطويلة التي لم تنعم فيها بالديمقراطية السياسية.

وفي عام ١٨٢٦ عقد بوليفار، محرر البلاد، مؤتمر بنما ليتحدث أمامه، ولأول مرة في التاريخ، لا عن تحالف من أجل حرب مقدسة أو دنيوية وإنما عن تحالف من أجل السلام. ونشأت عن أفكاره التي

عرضها فكرة إقامة مجتمع دولي منظم، من أجل الأمريكتين في المقام الأول، من خلال اتحاد عموم أمريكا الذي أسفر فيما بعد عن إنشاء منظمة البلدان الأمريكية الحالية، ثم عصبة الأمم وأخيرا هذه المنظمة التي تقدم للإنسانية الى جانب السلام نفسه كل الإمكانيات التي يتيحها السلام.

إن مجتمعنا هذا مجتمع غير عادي، إنه أضخم مجتمع في العالم لأنه يمتد جنوبا من الحدود الجنوبية للولايات المتحدة الى باتاغونيا موحدا لأكبر عدد من الشعوب والجمهوريات ذات الخصائص المتماثلة. ومن حسن الطالع أن اللهجات المختلفة المنطوق بها في اسبانيا أصبحت فيه لغة واحدة فتجددت بذلك حيوية لغة قشتالة، وحدث المثل للغة البرتغالية فقد أصبحت البرتغالية في البرازيل لغة لها من الانفتاح والسلاسة ما تتسم به أمريكا ذاتها. وفي أقصى شمال أمريكا يبقى أثر فرنسا ملموسا في كندا، كما يبقى أثر الأقلية الاسبانية في الولايات المتحدة ليذكرنا كل ذلك تذكرة حية بهذا المجتمع المشترك.

ومن الناحية الجغرافية نحن أكبر من مجتمعات رسمية أخرى، فمساحة الولايات المتحدة تصل الى ٠٠٠ ٣٧٢ ٩ كيلومتر مربع ومساحة أوروبا ٠٠٠ ٤٠٤ ١٠ كيلومتر مربع؛ بينما تمتد مساحتنا نحن الى ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠ كيلومتر مربع ينبض فيها مستقبل البشرية.

ومن الناحيتين السياسية والروحية نحن أكبر مختبر للتاريخ، نحن سر ووعد عجيبة مطلقة، يكشف خباياها المستقبل يوما بعد يوم. إن بذور عالم جديد يختلف عن توقعاتنا آخذة في النمو بين ظهرانينا.

ونحن لسنا الخمسمائة مليون آدمي الوحيدين الذين لديهم حساسية ضد التمييز الذي سيواجهنا في عام ٢٠٠٠؛ ولكننا المجموعة البشرية الوحيدة التي ولدت وتشكلت على أساس المساواة ودون امتيازات أو مخاوف أو عقد. ولئن كان هذا الشعور بالمساواة قد قمعته طوال ثلاثة قرون اجراءات عملية كان يبدي لها التبجيل دون أن تطبق، كما قمعه التحمس المتطرف من الرهبان الذين لم يستشيروا أحدا عند فرضهم عقيدة وحيدة على هذه الرقعة الجغرافية الشاسعة، فإنه قد تشرب مع ذلك رحابة الأرض والأنهار والغابات ولطف المناخ وامتداد الجبال والبراري التي أنتج تأثيرها نوعا مختلفا من الشخصية الانسانية. وأكرر هنا أن هذا الشعور العميق والإحساس بالحرية الأساسية لم يتوفر قط لأي مجموعة أخرى من البشر؛ فقد قال جرمان أرسينيغاس وبحق:

"استوطن أمريكا رجل كان مكتوبا عليه أن يحيا حياة السخرة في أوروبا. وقد انعتق حينما عبر من شاطئ الى آخر .... لقد راح هؤلاء البؤساء يكدحون في تعمير القارة بأيديهم العارية، كانوا الفقراء والمعدمين الأميين لعصر النهضة الشعبي وكان القدر المشترك لهؤلاء الذين فاتهم التعليم وفاتتهم الاستنارة هو التجمع معا ليشكلوا أمما ومن ثم لينالوا العدل".

فكان أن اتخذ العدل صورة الاستقلال الكامل المطلق المتأثر بالحتمية الأمريكية.

لقد ذكر بوليفار في كاتباته الاجتماعية أننا، نحن الأمريكيين، نمثل جنسا بشريا صغيرا. أما الآن فقد أصبحنا فرعا هاما من الجنس البشري الأوسع: فرع الامكانات والأمل.

ومنطقتنا منطقة لن تدخل في نزاع مع أية منطقة أخرى، ولا حتى مع المنطقة التي نتقاسم معها نفس نصف الكرة والتي تسود فيها لغة مختلفة وعادات مختلفة. ولن تصبح وكالة دولية أخرى، ولن تشكل بيروقراطية أخرى، أو تشغل مساحة أكبر من الساحة الجغرافية المادية والبشرية الهائلة التي تشغلها الآن.

وبعبارة أخرى، فإننا نتطلع الى عالم مثالي جميل، لا يتبع أي نزعة عملية سوى الفخر بكونة عالما مثاليا متزايد التضامن باستمرار: أي جزء من المعمورة يؤمن بنفس القيم ويسعى الى نفس المصير.

واذا كانت القارات الأخرى تشكل مجتمعاتها على أساس ديني أو عرقي أو جيوبوليتكي، فمن الطبيعي أن نشكل نحن في أمريكا اللاتينية مجتمعنا بإحساسنا الهائل، والمتبدل القالب بالوحدة.

لقد مررنا بوقت اتبعنا فيه نمطا ثقافيا مختلفا وكان مجتمعنا يتمتع فيه باستقرار أكبر ونظم سياسية أذاعت صيتنا في جميع أنحاء العالم. لقد مرت كل بلدان أمريكا اللاتينية بعصر ثقافي

وسياسي ذهبي تميز بالأصالة. لقد ابتدعنا أدبا ووضعنا قوانين ومؤسسات خاصة بنا، وكان لنا دور رائد في مجال قانون البحار، وشكلنا أول نظام يكافح الأسلحة النووية، وذلك في معاهدة تلاتيلولكو.

إن مجتمع أمم أمريكا اللاتينية المتضافر سينجو الى استرداد عافيته وسيتبادل أنظمة التدريب والتعليم التي تنطوي على توكيد لاعتدادنا الجماعي بأنفسنا ولشخصيتنا الجماعية، كما فعلت أوروبا، بالرغم من تنوع أجزائها، خوفا من عودة العنف الذي ساد آلافا من السنين. إن مجتمع أمريكا اللاتينية سيرقى الى مستوى الالتزامات التجارية والاقتصادية لرابطة تكامل أمريكا اللاتينية وكذلك ميثاق الأنديز، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، وسوق بلدان الجنوب والمقصود من هذه كلها هو أن تشكل واجهة من التضامن وحلقة وصل قوية في التكامل الاقتصادي للعالم.

ومجتمع أمم أمريكا اللاتينية الواعي من شأنه أن يكفل التنمية المستدامة لأنظمة الايكولوجية التي هي أكثر أنظمة العالم تنوعا وغنى، ومن شأنه ألا يحصر فكره في المساحات الشاسعة بل أيضا في أهمية الماء الصالح للشرب، وفي الموارد التعدينية وفي النباتات والحيوانات التي تمثل أكبر تنوع عرفه العالم.

وبطبيعة الحال، نحن نأتي الى الأمم المتحدة بشواغلنا الكثيرة التي أعربنا عنها فيما يتعلق بمصير منظمتنا هذه التي شقت للشعوب التي تمثلها طريقا جديدا خلال الأعوام الخمسين التي قضتها في الفصل في قضايا السلام. وهذه الشواغل تؤدي بنا الى الحديث عن إصلاح الميثاق لكي يصبح مجلس الأمن، مثلا معبرا عن الحقائق الجيوبوليتيكية الجديدة لا عن القوة العسكرية وحدها. وهذه هي الروح التي حدت ببلدي الى أن يتقدم عن طريق رئيسه، رافايل كالديرا، باقتراح واقعي صريح هو أن تصبح البرازيل الممثل الدائم لأمريكا اللاتينية في مجلس الأمن الموسع. وقد تكلمنا أيضا عن مسوغات التفويض والصلاحيات لتخفيف أعباء تكلفة جهود السلام، وعن الحاجة الماسة لتكييف المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع ضرورات عصرنا، وكذلك مجلس الثقافة والعلم والتكنولوجيا الذي لا يزال حكرا على المراكز الصناعية. ولو أقمنا سوقا مشتركة للتكنولوجيا لجارينا بذلك حقا مسيرة التاريخ.

ويقلقنا أيضا في أمريكا، وأن يكن بدرجة أقل من أفريقيا وآسيا، التهميش المتزايد، والظلم الاجتماعي، والفقر الذي يصل الى حد المجاعة، وانعدام الأمن الذي يزيد منه الاتجار غير المشروع في المخدرات وعواقبه التي نشهدها. وإننا ننتج مخدرات رهيبة بكميات متزايدة دوما تلبية لشراهة الأسواق الاستهلاكية. إلا أننا نكافح هذا البلاء في نفس الوقت بأكبر عزم وتصميم.

ويتميز مجتمعنا بأنه أصبح من الناحية العملية أرضا خصبة للديمقراطية بفضل عزم قادته ومفكريه، كما يتميز بأن لديه أعرق المنظمات الاقليمية، وإن كانت أقلها حظا من العرفان والتقدير. ولا بد لنا الآن من الحرص على تخليص الديمقراطية من الفساد وتطهيرها. ولهذا الغرض تقدمت حكومة بلدي باقتراح نال تأييدا اجماعيا في مؤتمر القمة لنصف الكرة الذي عقد في ميامي، دعت فيه الى وضع حد لإفلات المفسدين من العقاب.

ونحن نرى أن الاتجار غير المشروع في المخدرات والفساد السياسي يربطهما معا غسيل الأموال المستتر وراء ستار التبرعات الانتخابية.

واذا كان للديمقراطية أن تكتسب احتراما جديدا فسيرجع الفضل في ذلك الى الجهود المشتركة المتضافرة التي تبذلها أمريكا، وهي جهود سيطلب من هذه المنظمة العالمية أن تبذلها هي أيضا في المستقبل القريب. ذلك لأن الفساد السياسي، وهو من مظاهر "المافيا" العالمية، لا يقتصر على منطقتنا ويجب محاربته على الصعيد العالمي، تماما مثل الاتجار غير المشروع في المخدرات.

وسيعقد قريبا جدا في الصين مؤتمر عالمي لمكافحة الفساد ولا شك في أن عقده يتم بوحي من المثال الذي ضربناه. ونحن نتوقع الكثير من هذا المؤتمر. والحق أننا نهتم اهتماما كبيرا بأي جهد ترعاه هذه المنظمة أو تنادي به.

لقد أحببت أن أعرض على الجمعية فكرة رومانسية الى حد ما لعالم أمريكا اللاتينية المثالي، لعلها توحي بالثقة في نفوس جيراننا في نصف الكرة هذا، وبالأمل في كل المناطق الأخرى، سواء على أساس منظم أو غير منظم. وهذه هي الروح التي

وافقت بها مجموعة ريو على الاقتراح الذي تردد كثيرا بإنشاء برلمان لأمريكا اللاتينية.

ومنذ أول حرب عظمى حدث تخلخل في أوروبا تمثلت آثاره في اسبانيا والبرتغال، أوروبا التي تنقل الينا إحساسها الجمالي بالحياة والوجود عن طريق ايطاليا ومناهجها في الفكر والفلسفة عن طريق فرنسا، ونماذجها السياسية عن طريق بريطانيا العظمى وتكنولوجياتها الباقية عن طريق المانيا. لقد حدث انفصام مؤسف بين أوروبا وأمريكا اللاتينية، التي هي بحق أقرب قارة لها فأصبحنا نحيا فيها حياة الأقارب البعيدين، وإن كنا لا نزال أكثر أبناء هذه السلالة حيوية وانطواء على أمل الفلاح.

واذا كنا نؤكد على الحاجة الى تشجيع فكرة مجتمعنا الجامع هذه، فلأنه، في الواقع، موجود ولو أنه محوط في الوقت الحالي بالمشاكل الاجتماعية التي تتطلب علاجا موحدا. ولهذه الفكرة وجود قانوني أيضا، فقد أدرجتها في دساتيرها السياسية دول مثل البرازيل وكولومبيا واكوادور وبيرو وأوروغواي وفنزويلا.

ومأساة أمريكا اللاتينية الكبرى هي حالتها الاجتماعية حيث نشهد الاختلالات التي تلازم أي مجتمع كبير - الاختلالات في الأنماط الأسرية، والنقص في التعليم، وخراب البيوت بسبب الضعف الأخلاقي - وحتى الإسكان، الذي لم يكن أبدا من مشاكلنا الكبرى، أصبح أحدها لأنه يرتبط بالسلوك الأخلاقي على صعيد الأسرة. فالأمران مرتبطان ارتباطا لا ينفصم.

ويمكننا القول، كما قال آرتورو أوسلار بيتري، إننا ندور في الطاحونة السياسية العالمية، لقد انصرفنا الى إقامة الجمهوريات بأكثر مما انصرفنا الى صقل الأمة التي ننتمي اليها.

إن الأمم المتحدة، وهي المنظمة التي تطلعنا إليها ونود أن نحافظ عليها، أقامت رغم كل عيوبها حضارة. فهي مسؤولة عن أكثر من ثلاثمائة معاهدة دولية: لتوطيد الديمقراطية؛ وتوفير الحماية المكرسة للاجئين؛ وتقرير المصير، والحرية، والاستقلال، والكرامة في الحياة، والفنون، والتقاليد؛ والتعايش السلمي - حتى وإن عادت أشباح التعصب إلى الظهور؛ والتجارة المحررة من الحمائية؛ وحماية الأطفال والنساء وسكاننا الأصليين. وفيما يتجاوز الحضارة، يمكننا أن نسمي ذلك بأنه ثقافة جديدة للأسرة الإنسانية.

لقد نمت المنظمة وتوسعت منذ عام ١٩٤٥، ونما العالم وتوسع معها. وأدى انضمام الدول العديدة التي نشأت بفضلها، وهي منتشرة فيما بين القارات الخمس وجميعها حرة بالفعل، إلى زيادة عضويتها إلى أربعة أضعاف عدد الأعضاء المؤسسين الذين كانت فنزويلا من بينهم، وكان يمثلها آنذاك وزيرها العظيم كاراسيولو بارا بيريز. وقد عبر في ذلك الوقت عن فكرة ازدادت وجاهتها اليوم قال فيها:

> "ينبغي أن تعرف شعوب العالم بعضها بعضا أخلاقيا وروحيا قبل أن تتمكن من تبديد الريبة والجهل اللذين يباعدان فيما بينها. وعلينا أن نبني شبكة فكرية من نوع ما فوق شبكة نظام الاتصالات المادية الموجودة بين الدول أو بالتوازي معها". (الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، المؤتمر المعني بالتنظيم الدولي، الجلسة العامة ٧، ص ٢٣)

ومن أكبر منجزات هذه المنظمة تقديمها للعالم فترة بلغت نصف قرن من الزمن استطاعت خلالها - رغم المخاوف المتبقية - أن تفكر في مسار جديد للمواءمة بين كل جوانب حياة المجتمعات والطبيعة التي تحمي تلك المجتمعات.

وأهنئ المنظمة ورئيس الجمعية العامة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، آملا أن تحقق المنظمة تحت قيادته كل نجاح يستحقه وتحتاج إليه. إن جميع الأجناس، وجميع الأديان، والبشرية بكل الفوارق الدقيقة القائمة بين أجزائها تصب تطلعاتها ومطالبها هنا. فهي بيت فسيح سعى دائما إلى العيش في السلام الذي هو الظرف الطبيعي للحياة والذي ينبغي أن يكون كذلك. لقد قيل أنه إذا كانت الصحة هي راحة الجسد فإن السلام هو صحة الشعوب. وفي هذا الصدد كتب أحد الفلاسفة من عصر ما قبل سقراط يقول إنه في زمن السلم يستيقظ الناس على صياح الديكة، أما في زمن الحرب فإنهم يستيقظون على ضجيج الأسلحة، وفي السلم يدفن الشباب المسنين، أما في الحرب فالمسنون هم الذين يدفنون الشباب.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الكويت معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

الشيخ الصباح (الكويت): يسعدني، باسم وفد الكويت، أن أعرب للسيد ديوغو فريتاس دو أمارال عن خالص التهانئ بمناسبة انتخابه بالإجماع رئيسا للدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولا شك بأن هذا الاختيار يعكس ما له من خبرة ومهارة تمكنه من إدارة أعمال هذه الدورة التاريخية بنجاح، مؤكدا له دعم وفد دولة الكويت لعمله ومساندته لجهده.

كما يسرني أن أنوه بالإدارة الحكيمة للرئيس السابق السيد أمارا إيسي، وزير خارجية كوت ديفوار الذي أعطى بسخاء لهذه المنظمة الدولية وأظهر حكمة فائقة خلال رئاسته لأعمال الدورة الماضية.

وأشيد بالدور الكبير الذي يقوم به سعادة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي الذي عمل كثيرا لجعل المنظمة تواكب التطورات والمستجدات في أعمالها وفي جهازها. وأعبر له عن دعم الكويت لبرنامج العمل الذي اقترحه للتعامل مع الأزمات، وتوظيف الدبلوماسية الوقائية، وصولا لصنع السلام. كما أشيد بصفة خاصة بتقريره السنوي عن أعمال المنظمة وما عكسه بجرأة وتجرد ومسؤولية للمشكلات التي تعالجها الأمم المتحدة، ولأسباب فشل بعضها.

سيتوافد على نيويورك في الشهر القادم عدد ضخم من رؤساء الدول والحكومات، للمشاركة في احتفالات الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، سيأتون إلى نيويورك تعبيرا عن إيمانهم بدور الأمم المتحدة في الإسهام في بناء عالم قائم على العدل والمساواة والتعايش والتعاون بعيدا عن التوتر والعدوان، وسيتكلمون من هذه القاعة مترجمين تصوراتهم عما يجب أن تقوم به الأمم المتحدة، ومعبرين عن آمالهم في نموذج الحياة الذي يجب أن يسود العالم، ومؤكدين صدقهم في بذل الجهد ليكون عالم الغد أفضل من عالم اليوم.

إننا نعتز بحكمة الأوائل الذين سبقوا غيرهم في العمل على إنشاء منظمة تحتضن جهد الجميع، وتعبر عن أمل الجميع في بناء عالم يختلف عن عالم الحروب الذي جلب الدمار وقضى على دول، وأفنى شعوبا - كل ذلك لإرضاء نزوات أفراد سيطرت عليهم نزعة الأطماع والهيمنة.

لقد أظهر زعماء العالم عزما قويا على أن تكون الحرب العالمية الثانية آخر الحروب، بعد أن وقفوا على حجم التضحية وعرفوا فداحة الدمار، وذهلوا للإبادة التي سببتها الاكتشافات النووية.

وكان الاحتفال بتوقيع الميثاق في مدينة سان فرانسيسكو تعهدا عالميا برفض القوة، وبالجنوح نحو التعايش سلميا دون ابتزاز أو هيمنة.

ومع ذلك، فقد عاش العالم منذ ذلك اليوم في أجواء اختلفت عن أحلام مؤسسي الأمم المتحدة. ساد العالم صراع القطبين في حرب باردة استمرت نحو خمسين عاما، شهدت حروبا إقليمية كثيرة، تعاملت معها الأمم المتحدة بالقدر الذي سمحت به الدول الكبرى.

لم يكن التقصير وليد عجز من المنظمة، وإنما كان حصيلة صراع القطبين. وقد أثبتت المنظمة فعاليتها في عدة عمليات قامت بها لحفظ السلام طوال العقود الماضية، وحافظت على الهدوء في مناطق كثيرة من بؤر التوتر.

وقد أثبتت تجارب العقود الماضية أن تواجد الأمم المتحدة في مناطق التوتر يمنع الصدام ويبعد الحروب، وأن غيابها يزيد فرص الحروب. كانت الأمم المتحدة مرآة لإرادة الدول خلال الحرب الباردة، كانت واقية من الحروب في توفير مناطق عازلة تفصل بين أطراف النزاع وكانت فاعلة في تطويق التوتر، وكانت مؤثرة في خلق أجواء التفاوض.

وقد تكونت لدى الأمم المتحدة أدوات فعالة وخبرة واسعة ومصداقية ثابتة، وظفتها المنظمة لصالح الجميع. خمسون عاما مضت منذ توقيع الميثاق، عملت خلالها المنظمة لتحقيق حلم الشعوب في "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الإنسانية أحزانا يعجز عنها الوصف"، كما جاء في الفقرة الأولى من الميثاق وأوفت إلى حد لا بأس به بهذا التعهد.

لقد خرج العالم من فصل الحرب الباردة إلى فصل الحرارة والحوار بين الشعوب، خرج من سباق التسلح إلى التسابق على التنمية، خرج من مرحلة التوسع الجغرافي ودخل مرحلة التفوق التنموي، بإعطاء الأولوية لهموم الإنسان وحقه في العيش الكريم.

كان العالم مسرحا للتنافس بين الأقوياء وصار موقعا فسيحا لمكافحة التخلف والفقر، كانت أجزاء العالم تتحارب فيما بينها، وصارت أجزاء العالم وحدة تحارب الجهل والعوز، كانت معارك العالم كثيرة ومتناثرة وصارت للعالم معركة واحدة هي الخروج من صفوف التخلف.

كنا في الكويت في طليعة من يقدم العون من أجل التنمية وكان حجم المساعدات يشكل أعلى معدل بالنسبة للناتج القومي، لأننا نريد أن نعيش في عالم تسوده العدالة ويتميز بالنزعة الإنسانية، يعطي فيه القادر لمن يستحق دون شروط.

ومن هذا المنطلق، ترحب الكويت بالتوجه في إرساء قواعد التعامل بين أعضاء الأسرة الدولية تستند إلى المساواة، وتتوسل بالجهد الجماعي لمكافحة التوتر، وترتكز على الإرادة الجماعية في مقاومة العدوان وعلى التعاضد العالمي لمعالجة التخلف.

وفي ضوء هذه المستجدات، فلا يمكن لنا تجاهل الحاجة إلى التطوير داخل الأمم المتحدة نفسها لتتفاعل مع هذه الأهداف. فقد وقعت خمسون دولة على الميثاق عام ١٩٤٥، ثم انضمت إلى عضوية الأمم المتحدة على مدى العقود الخمسة الماضية مائة وخمسة وثلاثون دولة أخرى. ومع هذا، وعلى سبيل المثال، فإن مجلس الأمن، وهو أحد الأجهزة الرئيسية في منظمة الأمم المتحدة، بقي على هيكله الأصلي دون تغيير ليواكب ذلك التوسع الضخم في العضوية. كما أن فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم تتحسن على نحو ما تقتضيه مطالب التنمية بمعناها الواسع الذي نفهمه الآن ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين.

إننا ندعو إلى التوسيع في عضوية مجلس الأمن بشكل يتيح لأعضاء الأسرة الدولية المشاركة في صنع قراراته بشكل أكثر عدالة، ووفق ضوابط توفق بين الفاعلية والاتساع. كما ندعو إلى مزيد من الشفافية في أعمال مجلس الأمن ليتحقق من خلال ذلك الإحساس بالمسؤولية والشراكة الجماعية ... كما ندعم الاتجاه نحو الاستفادة الأكبر من دول لها إمكانيات في مجالات حفظ السلام وإسهام بارز في قضايا التنمية.

يشارك شعب الكويت في ذكرى مرور خمسين عاما على إنشاء الأمم المتحدة بالشعور المفعم بالامتنان للمنظمة لدورها المميز في تحرير الكويت من الاحتلال، ويحيي شعب الكويت الإرادة الصلبة للأسرة الدولية في رفض العدوان وإظهار العزم القوي على إزالة الاحتلال، ويعتز بالتصميم الذي تمثل في قرارات مجلس الأمن التي صدرت وبشكل متلاحق، منذ اليوم الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ عندما فوجئ شعب الكويت وشعوب العالم بالعدوان العراقي الغادر الذي انتهك مبادئ الميثاق وعبث بالقوانين الدولية، وقوض الأمن والاستقرار في منطقة الخليج.

وكانت الأمم المتحدة في تعاملها مع العدوان وفية لمبادئها وصادقة مع رسالتها، شديدة في الحق، حاسمة عند الشدة، نصيرة للمظلوم، مؤازرة للضعيف.

إننا نأمل أن يتطور هذا الدور الحيوي الذي لعبته الأمم المتحدة من خلال تجربة الكويت بما يؤدي إلى ترسيخ قواعد السلام وصون الأمن والاستقرار وذلك بردع الأنظمة ذات النزعة العدوانية وبفرض القيود والإجراءات التي تعزلها والتي تؤدي إلى إضعافها وكبح جماحها وخلع أدوات العدوان من ترسانتها.

إن جوهر المنظمة هو المساواة والاحترام المتبادل بين الدول واحترام إرادة الشعوب والتعايش بينها وممارسة الاختيار ضمن أجواء ديمقراطية لا يهيمن فيها قوي على ضعيف ولا يبتز كبير جاره الصغير، ولا ينسب طرف لنفسه دورا مميزا على حساب الآخرين.

طوال هذه السنوات، استمر النظام العراقي في ادعاءاته بأنه أوفى بجميع التزاماته الواردة في جميع قرارات مجلس الأمن الخاصة بالحالة بين العراق والكويت، ولا سيما القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١)، محملا مجلس الأمن واللجنة الخاصة مسؤولية التأخير في رفع العقوبات المفروضة عليه كما يدعي.

وقد تحمل رئيس اللجنة الخاصة وموظفوها ومجلس الأمن الكثير من الإساءة سواء من قبل المسؤولين العراقيين أو من أجهزة الإعلام التابعة للنظام العراقي.

وفي ضوء المفاجآت المثيرة في برامج التسلح العراقي التي كشفتها الأحداث الأخيرة، يحق لنا أن نتساءل، ما الذي بقي من مصداقية يملكها النظام العراقي؟ ومن على استعداد لتصديق بياناته؟ ومن يقبل بادعاءاته التي كان يرددها في كل مؤتمر أو تجمع حول وفائه بالتزاماته؟ وماذا عن الممتلكات الكويتية والأسلحة التي سرقها من الكويت، ويدعي بأنه أعادها؟ ومن يقبل مقولته عن الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من مواطني الدول الأخرى؟

إن مأساة الأسرى الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى ما زالت مستمرة رغم مرور أكثر من أربع سنوات على تحرير الكويت وذلك بسبب تعنت النظام العراقي ومماطلته وعدم جديته في إيجاد حل نهائي لهذه المأساة الإنسانية مخلا بذلك بالتزاماته التي نصت عليها الفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) التي تطالب العراق بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ومن هذا المنطلق تناشد الكويت مجددا مجلس الأمن بشكل خاص، والمجتمع الدولي بشكل عام، مواصلة الضغط على العراق واتخاذ موقف صلب وحاسم من الادعاءات والأكاذيب العراقية التي تزعم بأنها راغبة بإنهاء هذه القضية، وذلك لأن هذه السياسة هي وحدها التي أجبرت العراق على التعاون مع اللجنة الخاصة.

ويجب أن يدرك العراق أن اجتماعات اللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية، يجب أن ينظر إليها على أنها وسيلة لإطلاق سراح الأسرى والتعرف على المفقودين، وليست هدفا بحد ذاته ... فالتعاون العراقي الحقيقي يقاس بمن يفرج عنه من الأسرى وبالتعرف من خلاله على المفقودين، وليس بمجرد الحضور الشكلي، خداعا للرأي العام، والتفافا حول التزاماته.

إن الهدف الأساسي الذي نسعى إليه هو تثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة ولن يتحقق ذلك ما لم ينفذ العراق تنفيذا كاملا وغير مشروط جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إننا نشعر بالصعوبات التي يعاني منها شعب العراق، ومسؤولية هذه الصعوبات يتحملها النظام العراقي الذي أضاع سنوات طويلة منذ نيسان/ابريل ١٩٩١ في عمليات تهرب وخداع وإخفاء المعلومات وإعطاء بيانات خاطئة أو ناقصة، في كل مجال من مجالات التزاماته.

وقد أكدت الأحداث الأخيرة صدق مخاوفنا بعد أن تم الكشف عن ترسانة أسلحة الدمار المحرمة التي يملكها العراق والتي أعدها للاستعمال ضد شعوب المنطقة غير عابئ بما قد ينتج عن ذلك من إبادة بشرية.

تؤكد الكويت على ضرورة المحافظة على وحدة العراق وسلامة أراضيه، وسعت، إدراكا منها للصعوبات التي يتحملها شعب العراق، إلى إرسال مواد غذائية وطبية قام بتوفيرها الهلال الأحمر الكويتي للأهالي العراقيين في مناطق الحدود مع إيران وفي الشمال. وسنواصل هذه السياسة تقديرا منا لجوانبها الإنسانية.

وفي إطار المسعى الدولي لتحقيق سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط، تتابع الكويت مفاوضات السلام الجارية بين الأطراف المعنية مباشرة وتدعم الكويت مسيرة هذه المفاوضات التي يجب أن ترتكز على المبادئ المتفق عليها، وهي الانسحاب الكامل مقابل السلام، وأن يكون التقدم شاملا على جميع المحاور، وأن يتمتع السلام بقبول الجميع من أجل أن يستمر.

لقد شاركت الكويت في المفاوضات المتعددة الأطراف إيمانا منها بأن هذه المفاوضات هي دعم للأطراف العربية المشاركة في المفاوضات الثنائية، ورافد أساسي لدفعها إلى الأمام، ونحن نقدر موقف سوريا الشقيقة الذي يصر على تحقيق انسحاب شامل من الأراضي السورية المحتلة مقابل السلام، حيث لا يمكن أن تأخذ اسرائيل سلاما كاملا مقابل انسحاب غير شامل.

وأشير إلى ضرورة تكاتف الجهود الدولية في سبيل ضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بالانسحاب الاسرائيلي غير المشروط من جميع الأراضي اللبنانية وبما يحقق للحكومة اللبنانية ممارسة سيادتها على جميع الأراضي اللبنانية بما فيها

الجنوب، وبما يحفظ وحدة التراب اللبناني ويؤمن سلامة لبنان ويصون استقلاله.

كما تدعم الكويت مفاوضات الحكم الذاتي بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل، ونعتبر الاتفاق الذي تم التوقيع عليه يوم أمس في واشنطن العاصمة بشأن توسيع الحكم الذاتي خطوة هامة في الطريق الصحيح نحو ممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة.

لقد تعهدت الكويت بدفع خمسة وعشرين مليون دولار للبرامج التنموية التي تقوم بها الوكالات الدولية المتخصصة في مناطق الحكم الذاتي، وقد بدأنا في صرف الأموال المخصصة لهذه الأغراض.

كما أننا نؤكد على أهمية الوضع في القدس المحتلة ذات الوضع الخاص للأديان السماوية الثلاث، ونؤكد على أن القدس هي أرض فلسطينية محتلة تنطبق عليها شروط الانسحاب انسجاما مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧).

ترحب بلادي بالجهود الحالية الساعية إلى تحقيق حل عادل للوضع في جمهورية البوسنة والهرسك، وتحقيق مطالب الشرعية الدولية، وتحترم هيبة مجلس الأمن وفعاليته. فمن حق الشعوب في تلك المنطقة، بعد أن عانت من القتل والدمار والتشرد، أن تتوصل إلى اتفاق يراعي حقوق الجميع وبالذات شعب البوسنة الذي يصر على الاحتفاظ بدولته المستقلة على أراضيه دون تدخل من أي طرف. إن الدور الذي يقوم به حلف الناتو وقوات الأمم المتحدة في مقاومة التوسع الصربي على حساب الآخرين، وفي فك الحصار عن مدينة سراييفو، إن هذا الدور محل تقدير من قبل حكومتي. ونأمل أن يستمر هذا الدور إلى أن يتحقق الهدف الأساسي من الوصول إلى اتفاق نهائي يدخل المنطقة في أجواء الأمن والاستقرار. وفي هذا الصدد، فإننا نأمل أيضا في أن يتم الالتزام بالاتفاق الأخير الذي تم التوصل إليه قبل أيام بين أطراف النزاع.

لقد أكدت تجارب التجمعات الإقليمية دورها في معالجة القضايا التي قد تدفع نحو التوتر، وتؤثر في مقومات الأمن والسلام، وتعكس مجرى التفاهم بين الشعوب، كما أظهرت التجارب قدرة هذه التجمعات على التجاوب مع مسؤولياتها في التحرك تجاه بقع التوتر لنزع الفتيل الذي قد يقضي على مرتكزات الأمن الإقليمي.

وقد جاءت تجربة مجلس التعاون معبرة عن إصرار دول المجلس على أن التفاهم بين دول الاقليم أمر حيوي لتحاشي المشاكل وتجنب التوتر، وأن الحوار قناة جوهرية في بناء أعمدة الثقة بين دول الجوار. ولذلك فإننا بإصرارنا على أن يكون التفاوض هو الوسيلة الوحيدة لحل المشاكل، ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى التجاوب مع دعوة الإمارات العربية المتحدة لحل مشكلة الجزر التي احتلتها عبر الوسائل التي وفرتها محكمة العدل الدولية، تأمينا لاستمرار مبدأ التفاهم الذي نتمسك به كعامل أساسي في العلاقات بين الدول.

إنطلاقا من إيماننا بأن السلام العالمي لا يمكن تجزئته وأن الأمن في الكوكب الأرضي متشابك في تأثيراته، فإننا نود أن يكون الاهتمام العالمي بالنزاعات العرقية، وبالحروب القبلية، وبالصراعات الطائفية
في المستوى الذي تفرزه هذه الظواهر من إبادة بشرية، وانهيار تام لمقومات المجتمع الإنساني. ولذلك، فلا يمكن لنا في عام الاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة أن نسدل الستار على مأساة رواندا دون معالجة، أو ندير ظهرنا بلا اهتمام لكارثة الصومال، أو نستسلم للأعباء في معالجة الوضع في أفغانستان، لمجرد تصور البعض أنها خارج دائرة الضوء الاستراتيجي العالمي.

إننا ندعو إلى مضاعفة الجهد وإظهار عزم أكبر للتعامل مع هذه الأجزاء في عالم اليوم الذي ترابطت أجزاء الأمن فيه.

تعاني شعوب العالم، لا سيما الدول النامية، من ثقل الديون التي تشكل عبئا كبيرا على خزينة هذه الدول بما يسبب أزمات اجتماعية وبطالة تؤرق الأمن والاستقرار وتهدد حياة الملايين من البشر.

في عام ١٩٨٨، جاء حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر، أمير الكويت، بمبادرة أعلنها من هذه المنصة مناشدا إلغاء الديون التي تعاني من وطأتها وأعبائها دول حرمتها الظروف من الرخاء وتكالبت عليها الضغوط وتعصرها أزمات مستشرية

تهدد كياناتها بالانفجار. وقد ألغت الكويت من جانبها كافة الفوائد على القروض من أجل تخفيف عبء الديون التي تتحملها هذه الدول. ونأمل أن يتسع هذا المنحى ليشمل اسقاط الفوائد التي تفرضها الدول المتقدمة النمو على الدول النامية.

كانت أحلام الذين صاغوا الميثاق أسمى من قدرة عالم الحرب الباردة الذي تميز بعلامات بارزة منها تخزين آلة الدمار على حساب متطلبات الإعمار، والتفوق في تملك ما يفني على حساب توفير ما يبنى، ووضع الجاه فوق الرفاه، وتسخير الإبداع لوسائل العبودية استخفافا بالحرية. طوينا تلك الصفحة في بدء مرحلة لا بد أن نصغي فيها إلى حكمة العقلاء الحريصين على عالم تسوده معالم التحضر، ونستجيب فيها إلى عقل الحكماء الساعين إلى عالم مملوء بالتآلف والتآخي، يمكن لنا تحقيقه في مسعانا المشترك لتأكيد الهوية الكونية التي تتيح لجميع الشعوب، الصغير والكبير، أن تسهم ضمن الشراكة الاستراتيجية نحو الوصول إلى الأحلام كما جاءت بعد خمسين عاما من التوقيع على الميثاق.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وزراء كرواتيا ووزير خارجيتها سعادة السيد ماتي غرانيتش.

السيد غرانيتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أقدم تهانئي المخلصة للسيد فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال على انتخابه لشغل هذا المنصب المرموق الذي يدير منه عمل الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأثق بأن خبرته والتزامه بالمبادئ النبيلة لميثاق الأمم المتحدة
سيضمنان لهذه الدورة أن تتسم بتجدد النشاط وبالالتزام والتصميم. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لسلفه السيد أمارا إيسي على الطريقة الممتازة الماهرة التي تولى بها رئاسة العمل في الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

تأثر العالم الذي نعيش فيه تأثرا عميقا وإيجابيا بانتهاء الحرب الباردة والتحرير الوطني في أوروبا الوسطى والشرقية وفي غرب آسيا. وقضى على كثير من بؤر الأزمات أو أنها في الطريق إلى الحل من شرقي آسيا وجنوب افريقيا إلى الشرق الأوسط.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عبادي (اليمن).

بيد أن ثمة مشاكل كثيرة لها أثر سلبي على العلاقات الدولية تبقى دون حل، بما في ذلك الأزمة في جنوب شرقي أوروبا. ومما يثير القلق البالغ أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبصفة خاصة الأسلحة النووية ولا يزال العالم يواجه أشكالا مختلفة للإرهاب. وينشأ خطر كبير عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وإساءة استعمال حقوق الإنسان على نطاق واسع لا تزال مستمرة، شأنها في ذلك شأن مشاكل العنصرية ومعاداة السامية وكراهية الأجانب والتعصب الوطني والديني. ويتطلب حل مشكلة التخلف بذل جهود منسقة ومتضافرة.

وحتى يمكن معالجة المشاكل العديدة التي تواجه العالم، من الضروري أن تكون لدينا أمم متحدة نشطة وفعالة.

وعقب انتهاء الحرب الباردة كانت هناك فترة من التفاؤل والأمل المجدد والتوقع بأن تتمكن الأمم المتحدة أخيرا من الاضطلاع بالدور الذي كان متصورا لها حين إنشائها قبل ٥٠ عاما تقريبا. بيد أننا شهدنا مؤخرا خيبة أمل شديدة لعجز الأمم المتحدة عن الوفاء بجميع هذه التوقعات. وأدى هذا إلى فقدان الأمم المتحدة للمصداقية.

وأسباب فقدان الأمم المتحدة للمصداقية كثيرة ومتنوعة ومن أهم هذه الأسباب عدم تحقيق عمليات الأمم المتحدة الكثيرة لحفظ السلام لأهدافها المحددة. ولا يعني هذا أنه لم تكن هناك بعثات ناجحة لحفظ السلام قامت بها الأمم المتحدة؛ والدليل على ذلك العمليات التي جرت في كمبوديا وفي الجنوب الأفريقي.

وإحدى الطرق التي يمكن بها تحسين بعثات حفظ السلام وبناء السلم التي تقوم الأمم المتحدة بها هي إنشاء قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة لها طبيعة دائمة أو قوة يمكن تجميعها بسرعة، تتكون من فرق من بلدان محددة أو ترتيبات إقليمية، وينبغي تشكيل هذه القوة بطريقة تضمن أن تعمل وحداتها الوطنية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وليس لتعزيز سياسات دولها. وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن اهتمام جمهورية كرواتيا بتقديم قوات للاشتراك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

بيد أنه بغية جعل وظائف حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة أكثر فعالية، من الضروري إصلاح الهيئة التي تقع عليها المسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، وهي مجلس الأمن. ومن المهم أيضا أن يعكس تشكيل مجلس الأمن الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة التي بزغت منذ تشكيله بعد الحرب العالمية الثانية. ويجب أن يولى الاهتمام الواجب للتوازن الجغرافي السليم وكذلك للزيادة في عضوية الأمم المتحدة. وجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية سيعزز مصداقيته إذ سيكون حينئذ هيئة تمثل بطريقة أكثر شرعية إرادة المجتمع الدولي. ومما لا شك فيه أن هذا سيساعد على تسهيل تنفيذ قراراته.

وفي هذا الصدد تؤيد جمهورية كرواتيا زيادة عدد الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن إلى درجة لا تؤثر تأثيرا سلبيا على فعاليته. وأود أن أكرر ذكر تأييد كرواتيا لقبول المانيا واليابان عضوين دائمين في مجلس الأمن نظرا لإسهامهما الحقيقي في قضية السلم والأمن الدوليين وفي مجالات أخرى من عمل الأمم المتحدة، وكذلك لما تتمتعان به من امكانيات. وبالإضافة إلى ذلك من الحري أن نولي اهتماما جادا لامكانية منح مركز العضو الدائم لواحد أو أكثر من البلدان النامية من آسيا أو افريقيا أو أمريكا اللاتينية.

وعلى الرغم من النكسات المختلفة التي أشرت إليها فعلا، لا تزال الأمم المتحدة يتعين عليها أداء دور حاسم في حل العديد من مشاكل العالم وبصفة خاصة فيما يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى الرفاه الاقتصادي، ينبغي أن يولى اهتمام مماثل لاحترام حقوق الإنسان لكل فرد. وفي هذا الصدد تكرر كرواتيا تأكيد تأييدها لعمل المفوض السامي لحقوق الإنسان السيد خوسيه ايالو لاسو وتشيد بالطريق التي أدى بها واجبه. وكطريقة إضافية لمكافحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، تؤيد كرواتيا إنشاء محكمة جنائية دولية في شكل جهاز قانوني غير سياسي للمجتمع الدولي.

وجمهورية كرواتيا، بموقعها الجغرافي وتاريخها وخصائصها الاجتماعية الثقافية وتوجهها السياسي والاقتصادي، جزء من أوروبا الوسطى ومن منطقة البحر الأبيض المتوسط. وحققت كرواتيا بالفعل بوصفها بلدا أوروبيا في مرحلة الانتقال، التقدم الكبير في تطوير مؤسسات ديمقراطية وفي مجال التقيد بالمعايير المقبولة دوليا فيما يتعلق بحكم القانون وحماية حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الحالة الاقتصادية قد ثبتت، بل تحسنت خلال العامين الماضيين على الرغم من الظروف البالغة الصعوبة التي نشأت عن العدوان الصربي. إن استراتيجيتنا للتنمية الوطنية خارجية التوجه أما السياسات الاجتماعية والإطار القانوني فيقومان على أساس مبادئ الديمقراطية التعددية، بما في ذلك اقتصاد السوق الحرة.

وإن التوجه الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لكرواتيا - باعتبارها بلد حضارة وتقاليد أوروبية - مركز بوضوح على الاشتراك بشكل نشط في عملية التكامل الأوروبي. ومواءمة كرواتيا مع التشريع والمعايير الأوروبية تمثل جانبا حاسما في تنميتها الوطنية. وبينما كرواتيا عضو بالفعل في منظمات أوروبية مختلفة مشتركة بين الحكومات ومشتركة بين المناطق، فإن إقامة علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي، والتمتع بعضوية كاملة في مجلس أوروبا، وهما الدعامة الأساسية لسياسة كرواتيا الأوروبية. ومع ذلك، ستسعى كرواتيا إلى اتباع نهج يعكس التوازن بين توجهها الأوروبي وتعاونها العالمي الأوسع نطاقا على أساس متعدد الأطراف وثنائي.

وتسعى جمهورية كرواتيا إلى المشاركة في تحقيق السلام الدائم والاستقرار المتين في جنوب شرقي أوروبا، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بتطبيع العلاقات فيما بين جميع الدول على أساس الاحترام التام الصارم لمبادئ حرمة الحدود الدولية، والسلامة الإقليمية لجميع الدول وحقوق الأقليات والإلتزام بهذه المبادئ.

لقد تحملت كرواتيا دورها بشكل فعال بصفتها عاملا لا غنى عنه في البحث عن السلام والاستقرار والأمن. وانطلاقا من هذا، ستواصل كرواتيا التعاون بشكل بناء مع المحافل الدولية ذات الصلة والمؤسسات أو البلدان الرائدة بغية إيجاد حل سياسي للأزمة الحالية في المنطقة.

وفي هذا الصدد - إذ تضع كرواتيا في اعتبارها طبيعة الأزمة وأن سببها الكامن كان ولا يزال هو العدوان الصربي - ستواصل التعاون الوثيق وتنسيق

أنشطتها السياسية والعسكرية والدبلوماسية مع جمهورية واتحاد البوسنة والهرسك، على أساس اتفاقات واشنطن واتفاقات وترتيبات ثنائية أخرى مثل إعلان التقسيم. وذلك لأن أحد الشروط المسبقة لضمان الاستقرار والتقدم الطويلي الأجل لكرواتيا هو تسوية الأزمة في البوسنة والهرسك المجاورة.

وبفضل وضوح وشفافية برنامج كرواتيا الوطني، وحزم قيادتها السياسية وتعاونها مع المجتمع الدولي تحقيقا لمصالحها الوطنية الحيوية، نجحت طوال سنوات عديدة في استعادة معظم أراضيها المحتلة، ممهدة الطريق لعودة حوالي ٠٠٠ ١١٠ مشرد ولاجئ إلى ديارهم، وكذلك في إعادة تشغيل مرافق الطاقة والنقل والمواصلات في أنحاء البلد.

وقد عملت كرواتيا أيضا في ظروف بالغة الصعوبة للتوصل إلى الاستقرار المعقول وإلى زيادة احتمالات تحقيق مزيد من التنمية ودعم النظام الديمقراطي والمؤسسات الديمقراطية، بمستوى كبير من الاستقرار الاقتصادي.

منذ نشوب الأزمة في جنوب شرقي أوروبا، تحبذ كرواتيا باستمرار التوصل إلى حل سلمي عن طريق المفاوضات بالدعم النشط والإسهام الكامل من جانب المجتمع الدولي، وعلى أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ولقد وضع التأكيد بشكل خاص على حتمية التنظيم والتطبيع التامين للعلاقات الكرواتية - الصربية. وللعلاقات مستقبلا بين هاتين الدولتين أهمية فائقة لتحقيق الاستقرار الدائم في جنوب شرقي أوروبا. وفي الوقت نفسه، تسهم كرواتيا إسهاما نشطا في السعي إلى حل لمسألة الشعب البوسني المسلم، حل يكفل حقوقه الوطنية ويوفر الاستقرار للمنطقة. وفضلا عن ذلك لا تزال كرواتيا تحبذ، بما يكفل الأمن والاستقرار الطويلي الأجل، الحاجة إلى العمل بتدابير بناء الثقة والأمن الخاصة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقد عملت كرواتيا دائما كل ما تستطيع القيام به لتمكين المجتمع الدولي من بذل جهوده السلمية، وأبدت باستمرار أقصى قدر من ضبط النفس عند اللجوء إلى استخدام القوة. وعندما كان علينا أن نستخدم القوة، سعت سلطاتنا العسكرية دائما إلى تقليل حجم الخسائر في الأرواح وفي تدمير الممتلكات وإلى تمكين المجتمع الدولي من بذل جهوده السلمية. وكانت العمليات العسكرية الكرواتية دائما دفاعا عن النفس، أو ردا على عناد قيادة حرب كرواتيا المتمردة وعلى عدم تعاونها، أو عند عجز قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عن الوفاء بولايتها، أو عند التوقف التام لجهود الوساطة الدولية، أو ردا على أعمال الإثارة المباشرة والهجمات الإرهابية ضد المدنيين التي يقوم بها الجانب الصربي المتمرد.

وفي أعقاب تحرير خمس بلدنا تقريبا في شهر آب/أغسطس سجلت حالات منفصلة من السلوك غير المشروع وانتهاكات لحقوق الإنسان. وحكومة بلدي تدين بشدة كل تلك الأعمال المنفردة وقد بدأت إجراءات ضد مرتكبيها.

وتعتقد كرواتيا أن عملياتها العسكرية خلال الأسبوع الأول من شهر آب/أغسطس، على جانبي الحدود الكرواتية - البوسنية، غيرت إلى حد كبير توازن القوى وبذلك أتاحت الفرصة لإحياء عملية السلام المستمرة. وترى كرواتيا أن النتائج المشتركة لعملية العاصفة (Operation Storm) والأنشطة المنسقة لجيش البوسنة والهرسك ووحدات مجلس الدفاع الكرواتي؛ والأعمال التي قامت بها قوة الرد السريع التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي ضد صرب البوسنة، بالاقتران بالجهود الدبلوماسية، فتحت الطريق في نهاية الأمر أمام مفاوضات جادة وشاملة من أجل التوصل إلى السلام، ستؤدي في نهاية الأمر إلى حل عملي ومتوازن ودائم للأزمة.

وكرواتيا تؤيد تأييدا تاما مبادرة الولايات المتحدة الراهنة للسلام والحزم المتزايد من جانب المجتمع الدولي، الذي تدل عليه بشكل خاص عمليات قوة الرد السريع المشتركة بين الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي والضغط الذي يمارس ضد صرب البوسنة.

وينصب اهتمام كرواتيا فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك بتحقيق سلام دائم وتسوية عادلة للصراع ترضي الشعوب المعنية، وتكفل الاستقرار على الحدود الكرواتية؛ وبقاء وسلامة كروات البوسنة وحياتهم الكريمة؛ والعلاقات ذات النفع المتبادل والتعاون بين البلدين المجاورين الصديقين.

ولذلك، تؤيد كرواتيا بشدة تنفيذ اتفاقات واشنطون وإعلان التقسيم وتعزيز اتحاد البوسنة والهرسك وارتباطه بكرواتيا على مختلف المستويات وفي مختلف مجالات التعاون.

إن من الشروط المسبقة لدوام الاستقرار والأمن والتعاون في المنطقة تحقيق حل عادل ودائم للأزمة، وإعادة تعمير بلدان المنطقة وتنميتها، وتطبيع العلاقات بين جميع الدول الخلف ليوغوسلافيا السابقة على أساس التساوي في الخلافة وقيام نظام إقليمي جديد كجزء لا يتجزأ من نظام الأمن الأوروبي الجديد.

وموقف كرواتيا الراسخ هو أن حل قضية إعادة الاندماج السلمي للأراضي المحتلة المتبقية من سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرييم الغربية والقطاع الشرقي السابق لعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من الحل السلمي الشامل للأزمة في المنطقة - في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا على حد سواء - وذلك في الإطار الزمني لمبادرة السلم الحالية وموعد انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا. وبدون التقدم في حل هذه المسألة، لا يمكن تصور التقدم في تسوية الأزمة في البوسنة والهرسك، ولا يمكن كذلك تصور أي استقرار حقيقي للحالة في جنوب شرقي أوروبا.

وكرواتيا الملتزمة التزاما عميقا بإعادة الاندماج السلمي مستعدة لأن تبدأ على الفور محادثات مفيدة وبناءة مع ممثلي السكان الصرب في سلافونيا الشرقية، وبارانيا وسيريم الغربية تؤدي إلى إعادة إقرار السيادة التامة لكرواتيا، وعودة الأشخاص الذين شردوا بالقوة إلى ديارهم، وكفالة الاحترام، تطبيقا للمعايير الأوروبية الرفيعة المستوى، لحقوق الأقليات من الصرب وغيرهم من الأقليات الإثنية والمجموعات القومية - مثل السلوفاك والهنغاريين والأوكرانيين وغيرهم - في هذه المنطقة.

وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت كرواتيا بالفعل على الصرب المحليين وعلى حكومة يوغوسلافيا الاتحادية، عن طريق المساعي الحميدة للوسطاء الدوليين، خطة سلام شاملة ومحكمة ومحددة في شكل مشروع اتفاق بشأن إعادة الاندماج السلمي لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيريم الشرقية في النظام الدستوري والاقتصادي لجمهورية كرواتيا.

وتنفيذ الاتفاق المقترح يجب أن يبدأ بالانسحاب الفوري لجميع المجموعات العسكرية وشبه العسكرية التي ليست أصلا من هذه المنطقة، وأن يعقبه، تحت إشراف عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، نزع أسلحة وتسريح المجموعات العسكرية وشبه العسكرية المؤلفة من أشخاص مقيمين في المنطقة.

وعقب التوقيع على اتفاق إعادة الاندماج السلمي لبقية المناطق المحتلة، ستعترف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا كل منهما بالأخرى داخل حدودهما المعترف بها دوليا وستقام علاقات دبلوماسية بين هاتين الدولتين على مستوى السفراء. وسيعقب ذلك بوقت قصير إعادة فتح الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية بين زغرب وبلغراد، والخطوط النهرية على طول نهري الدانوب وسافا، وكذلك منفذ خط أنابيب الأيدرياتيكي إلى صربيا، والاتصالات السلكية واللاسلكية بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ويوفر مشروع الاتفاق المقترح دليلا ساطعا على صدق نوايا كرواتيا ورغبتها في إيجاد حل تفاوضي وعادل لإعادة إدماج الأراضي المحتلة المتبقية، حل يكفل الحقوق المشروعة لكرواتيا كدولة ذات سيادة ولجميع مواطنيها، بما في ذلك أقلياتها. وعلى هذا الأساس شاركت كرواتيا في مفاوضات فريق الاتصال في جنيف ونيويورك. وعلى إثر هذه المفاوضات، أشعر ببعض التفاؤل بإمكان حل الأزمة وإقرار السلام في المنطقة في المستقبل القريب.

ولكن ما من شك في أن التقدم صوب السلم الدائم والعادل والشامل يتوقف على الجهود المتواصلة والحازمة والمنسقة من جانب المجتمع الدولي لصيانة النهج العالمي في تناول مبادرة السلام الحالية واستمرار الجزاءات الدولية المفروضة على نظام بلغراد. وفي الأسابيع القليلة القادمة سيتعين على الأطراف وعلى المجتمع الدولي تهيئة إطار يتخذ شكل صفقة متكاملة لاتفاق للسلام يتضمن عدة خطوات مترابطة : إيجاد حل للبوسنة والهرسك؛ وحسم مسألة سلافونيا الشرقية بما يفضي إلى إعادة دمجها بكرواتيا؛ والاعتراف المتبادل بين البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية داخل الحدود الدولية لكل منها؛ وإحداث التعديلات التي يرى المجتمع الدولي لزومها بصدد الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا

الاتحادية. وبقبول هذه الخطة، يفتح الطريق إلى السلم والاستقرار الدائمين.

وباسم حكومتي أود أن أشكر مرة أخرى جميع البلدان المساهمة بالقوات في أنشطة عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وأكرر تقديرنا لجهودها الرامية إلى دعم عملية السلام. وتأسف كرواتيا أسفا عميقا للخسائر في الأرواح والإصابات التي لحقت بأفراد قوة الأمم المتحدة أثناء تأديتهم لمهامهم في كرواتيا. وسيذكر الشعب الكرواتي تضحياتهم النبيلة ويقدرها على الدوام.

وباسم حكومتي، من دواعي فخري شخصيا أن أشكر الجمعية العامة على تأييدها لقضية كرواتيا، وقبل كل شيء اعتمادها للقرار ٤٣/٤٩، المتعلق بالأراضي المحتلة في كرواتيا. وأرجو من الجمعية أن تواصل الإسهام الذي قدمته عن طريق هذا القرار الهام، وعن طريق الانخراط الفردي والجماعي لمعظم حكومات الدول الأعضاء في السعي لإقرار سلام عادل ودائم في كرواتيا والبوسنة والهرسك، وكذلك في منطقة جنوب شرقي أوروبا كلها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية لليونان، سعادة السيد كارولوس بابوبلياس، وأعطيه الكلمة.

السيد بابوبلياس (اليونان) (تكلم باليونانية؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم لرئيس الجمعية العامة بأحر تهانئ الحكومة اليونانية على انتخابه لرئاسة هذه الدورة الخمسين التاريخية، وهذا الانتخاب ينطوي على إشادة، عن جدارة، بخصاله الشخصية وبتاريخه المهني الدولي المتميز. كما أود أن أشكر سعادة السيد أمارا إسي على الأسلوب البناء والكفؤ الذي أدى به واجباته بصفته رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بخالص تهانئي إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، الذي يسعى جاهدا بشجاعة وبما لديه من طاقة وإرادة ورؤية سياسية إلى بناء عالم جديد، يسود فيه القانون والأخلاق، وإلى إعادة تشكيل المنظمة، لتتمكن من التصدي لتحديات عصرنا. وله منا كل الدعم في جهوده الرامية للوفاء بمهمته.

اسمحوا لي كذلك أن أرحب ببالاو، الدولة العضو الجديدة التي قبلت في الأمم المتحدة هذا العام. إن حضورها بيننا يجدد التعبير عن رغبة منظمتنا في الترحيب بين ظهرانيها بجميع الدول التي تلتزم بالتقيد بالمبادئ والمقاصد التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

وفي بداية هذا الأسبوع، أدلى وزير خارجية إسبانيا ببيان، بوصفه رئيسا لمجلس الاتحاد الأوروبي، وباسم الاتحاد والدول الأعضاء فيه. وتؤيد حكومة بلدي تأييدا تاما ما ورد في البيان وفي المذكرة التي قدمها الاتحاد. ومع ذلك، أود أن أتوسع قليلا بشأن بعض المسائل التي يهتم بلدي بها اهتماما خاصا.

إن هذه الدورة الخمسين للجمعية العامة تقدم لنا فرصة، ليس فقط لتبادل الآراء كل سنة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن حالة الشؤون الدولية، ولكن للاحتفال أيضا بمعلم رئيسي في حياة المنظمة. بيد أن هذا الاحتفال ينبغي ألا يكون مجرد إشادة رمزية بالمشروع الكبير الذي أنجز قبل خمسين سنة. وأنه لمن الطبيعي أن تسعى الحكومات جاهدة في هذه المناسبة لتحليل النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة والإخفاقات التي منيت بها خلال العقود الخمسة وأن تسأل نفسها عما إذا أصبحنا أكثر قربا من الوفاء، من حيث ممارسة العلاقات الدولية، بالمبادئ التي أعلنها الميثاق، وأن تنظر إلى السنوات القادمة في محاولة لرسم أولوياتنا الجديدة في عالم سريع التغير.

لقد أوجدت هذه المنظمة رؤية وأمل وتصميم الرجال والنساء الذين عانوا مباشرة من الأخطار القاتلة التي تشكلها القومية والكساد الاقتصادي والحرية الضائعة والحرب المدمرة - من الرجال والنساء الذين أدركوا ضرورة إنشاء آليات تتيح للدول البدء ببذل جهد جماعي في معالجة طائفة عريضة من المسائل الدولية المعقدة.

وبالعودة إلى الوراء مسرحين النظر في السنوات الخمسين منذ أن صمتت مدافع الحرب العالمية الثانية، يلاحظ المرء بارتياح العمل القيم الذي اضطلعت به الأمم المتحدة بوصفها محفلا لمناقشة المسائل التي يهتم بها المجتمع الدولي، وبوصفها مركزا لتحقيق الانسجام في أنشطة الدول في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ولقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور ذي أهمية حيوية كإطار لعملية إنهاء الاستعمار التاريخية، بضمان الاعتراف الدولي بالبلدان الجديدة وبمساعدتها على تحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية. وحددت حقوق الإنسان بالنسبة للمجتمع العالمي. وهزمت الممارسة الشائنة، ممارسة الفصل العنصري. ووفرت الأساس لتطوير مكثف للقانون الدولي. وقامت برصد الانتخابات في بلدان لم تجر فيها انتخابات إلا فيما ندر. وساعدت في صوغ الدساتير، وقامت بتدريب قوات الشرطة المحلية. ودفعت إلى الأمام بتوافق الآراء المتعلق بالمشكلات العالمية مثل نزع السلاح، والبيئة ومركز المرأة، وحقوق الإنسان، والتنمية والعديد من المسائل الأساسية الأخرى.

وعلاوة على ذلك، حققت الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة نجاحات كبرى في مختلف ميادين الأنشطة وقدمت مساعدة إنسانية هامة وغيرها من المساعدات في المناطق المنكوبة من العالم.

وبالرغم من هذا السجل المشرف، فإن أوجه النقص في الأمم المتحدة هي التي تحظى بأعظم الاهتمام. وبالتأكيد لن أسوق الحجج بأن منجزات السنوات الخمسين الماضية تقدم أي أساس للشعور بالرضى. ومع ذلك، بينما تم الإعراب في غالب الأحيان عن خيبة الأمل إزاء أداء المنظمة، فإن الذين يوجهون إليها النقد لا يقدمون أي بديل له مصداقيته. وعلاوة على ذلك، لا يولى اهتمام يستحق الذكر للقيود التي لا حصر لها والتي تعمل المنظمة في ظلها، بالإضافة إلى أنها لا يمكن أن تكون فعالة إلا بقدر ما تتيح لها الحكومات ذلك. فالأمم المتحدة تعاني فعلا من أوجه قصور هيكلية، ينبغي لها معالجتها على سبيل الاستعجال. إلا أنها تشكل في غالب الأحيان كبش فداء مفيدا لأخطاء الدول الأعضاء. وعيوبها ووعودها التي نكثت بها.

والأمين العام في تقريره الذي قوبل باستحسان بالغ وجاء في حينه وعنوانه "ملحق 'لخطة للسلام'"، الصادر في أوائل هذا العام، أكد على المشكلات الكبيرة التي يضعها أمام الأمم المتحدة الجيل الجديد من صراعات فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي يبدو واضحا أن المنظمة لم تكن على استعداد لها. وأشار إلى أن المنظمة، على سبيل المثال، تعين عليها في بعض الحالات، في إطار أنشطتها لحفظ السلام، تحويل الجهود من أجل توحيد الولايات، بما في ذلك استخدام القوة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، مع وجود المبدأ الأساسي الذي ينص على حيدة وتجرد الأمم المتحدة ومع الافتقار إلى الموارد الكافية التي تمكنها من تنفيذ ولايتها بفعالية. وفي السياق نفسه، فإن العيوب في وحدة القيادة وهي العيوب التي شهدناها في بعض عمليات حفظ السلام قد أسهمت أيضا في تقويض فعالية عمل الأمم المتحدة.

فالأزمة المالية عموما أصابت بالوهن على نحو خاص أنشطة المنظمة في جميع المجالات. وشكك الأمين العام في أحيان كثيرة في مصداقية الدول الأعضاء التي تؤيد بلوغ الأهداف عن طريق المشاركة النشطة في عملية صنع القرار، إلا أنها لا تؤيد وسائل بلوغها، وذلك بعدم دفع أنصبتها المقررة. ولا أحد ينكر أنه ما زال بالإمكان تحقيق تقدم كبير فيما يتعلق بالاستخدام الفعال للموارد المتاحة فعلا. لكن ما لم توفر الوسائل المالية الضرورية فمن الحمق توقع أن تقوم المنظمة بالمعجزات. فالقضاء على التبديد وعدم الكفاءة عن طريق تحسين الإدارة والمساءلة، مهما تكونا ضروريتين، لن تكون أبدا بديلا عن ضمان التمويل الكافي والمنتظم.

وقد كشف اللجوء المتزايد إلى أنظمة الجزاءات واستخدامها عن سلسلة أخرى من الصعوبات التي قوضت أيضا مصداقية الأمم المتحدة. وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن الأهداف التي استلزمت فرض أنظمة جزاءات محددة ومعايير رفعها لم تحدد بوضوح، أو يبدو أنها تتغير بمرور الوقت، كما كانت الحالة بالنسبة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والعراق. وتثير هذه الحالة قلقا أكبر لأن التجربة دللت على أن فرض الجزاءات يؤدي إلى إنزال معاناة هائلة بالمجموعات الضعيفة للبلد المستهدف، وليس إلى تغيير سلوك حكومته.

وفضلا عن ذلك فإن دور البلدان التي تتحمل العبء الأكبر عن تنفيذ نظم الجزاءات رغم الضرر الجانبي الكبير الذي تعاني منه بسبب التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، يحتاج في نهاية الأمر إلى أن يحظى بالتقدير الملائم، لأن إسهامها في صون السلم والأمن الدوليين، في بعض الحالات، لا يقل أهمية عما تقدمه البلدان المساهمة بقوات. وينبغي أن يكون واضحا أنه، إذا اتضح في آخر المطاف أن الصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء

التي شاء حظها العثر أن تكون مجاورة للبلدان المستهدفة، لم تعالج على النحو الكافي، بما في ذلك بالتنفيذ المناسب للمادة ٥٠ من الميثاق، فسيكون من الصعب الإبقاء على التأييد العام لاستخدام الجزاءات باعتبارها أداة فعالة.

ومن المؤسف أننا مضطرون للاعتراف بأن الغرض الأساسي للأمم المتحدة - وهو إنشاء نمط من النظام العالمي والأمن الدولي - لم يتحقق بالدرجة التي كانت متوقعة، أو بالأحرى الدرجة التي كانت تقتضيها الاحتياجات المتزايدة للمجتمع الدولي. فما زال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها سمة متكررة في العلاقات الدولية، بعكس التوقعات التي سادت في عام ١٩٤٥. وكثيرا ما تتعرض السلامة الإقليمية للدول أو حقوقها السيادية للتهديد أو الانتهاك من خلال ممارسة سياسات القوة، بما يتنافى مع المقاصد والمبادئ التي تحكم منظمتنا.

واسمحوا لي، في هذا السياق، أن أقول إن أي ميثاق لا تكون له قيمة إلا بقدر ما يكون سلوك كل عضو من الأعضاء المنضمين إليه متفقا مع الالتزامات التي تعهد بها بإرادته الحرة دون نفاق أو تحفظات. ومن المهم للغاية أيضا ألا يشعر أحد بأن الأمم المتحدة تلجأ إلى معايير مزدوجة عندما يتعلق الأمر بعدوان مسلح أو انتهاكات صارخة أخرى للقانون الدولي.

إن المبدأ الذي تسترشد به اليونان في سياستها الخارجية هو إقامة علاقات حسن جوار مع جميع بلدان المنطقة، على أساس احترام القانون الدولي والسيادة الوطنية وحقوق الإنسان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وهذا المبدأ يشكل دائما حجر الزاوية في سياستنا الخارجية، وينطبق بالكامل على علاقاتنا مع جارتنا تركيا. وحكومة بلدي يحدوها أمل صادق في أن يتسنى تطبيع العلاقات بين اليونان وتركيا، على أساس مبادئ القانون الدولي والمعاهدات الدولية ذات الصلة، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي وميثاق باريس لأوروبا الجديدة. واليونان لم تتقدم إطلاقا بأية مطالب ضد تركيا. ومن ناحية أخرى، أوضحنا تماما أننا نرفض رفضا قاطعا أي مساس بحقوقنا السيادية. التي عقدنا العزم على حمايتها بكل الوسائل المشروعة.

إلا أن تركيا، للأسف، تسلك طريقا مختلفا في سياساتها تجاه بلدنا. وأود هنا أن أشير، كمجرد مثال واحد من هذا القبيل، إلى القرار الذي اتخذته الجمعية الوطنية التركية يوم ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، والذي يأذن للحكومة التركية باستخدام القوة العسكرية في حالة ممارسة اليونان حقها القانوني في توسيع مياهها الإقليمية إلى ١٢ ميلا بحريا، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومن الواضح أن الحكومة التركية أيدت القرار المذكور، لأنه قُدم للأمين العام بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في رسالة وجهها إليه الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة.

إن تركيا تحاول في الواقع ترهيب اليونان لكي تتخلى عن حق معترف به لجميع الأطراف الموقعة، بموجب المادة ٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، ومارسه بالفعل عدد كبير من الدول. وعلاوة على ذلك، ليس هناك أدنى شك في أن القرار المذكور آنفا يشكل انتهاكا مباشرا للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة"، وكذلك للعديد من الأحكام المماثلة في المعاهدات والاتفاقات الدولية.

وغني عن البيان أن تحقيق تحسن أساسي في العلاقات اليونانية التركية يفترض سلفا إيجاد حل عادل ودائم لمسألة قبرص، وإعادة إقرار الشرعية الدولية في قبرص. ومن المؤسف أن القوات التركية ما زالت، طوال السنوات الـ ٢١ الماضية، تتحدى سلسلة من قرارات الأمم المتحدة، وتحتل جزءا كبيرا من قبرص، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام. وقد أدى وجودها المتواصل إلى تقسيم الجزيرة بالقوة، وإلى الانتهاك الوحشي لحقوق الإنسان وحرياته، والنهب المنتظم لتراث الجزيرة الثقافي والديني.

وحكومة اليونان تؤيد بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام بغية التوصل إلى حل عادل وناجع لمشكلة قبرص، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار الأخير ٩٣٩ (١٩٩٤)، الذي يدعو إلى إنشاء دولة لقبرص تتمتع بسيادة وحيدة وذات شخصية دولية وجنسية واحدة، مع صون استقلالها وسلامتها الإقليمية، وذلك في اتحاد ذي طائفتين وذي منطقتين. وتعتقد الحكومة اليونانية أن احتمال انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، الذي عززته من جديد الإجراءات الملموسة التي اتخذها الاتحاد في غضون

عام ١٩٩٥، سيهيئ الظروف التي قد تسمح بكسر الجمود الحالي، وهذا بدوره سيساعد الأمين العام بشكل فعال في جهوده من أجل تصحيح الوضع الراهن غير المقبول.

وينبغي أن نضع في اعتبارنا أيضا أنه لا يمكن إحراز تقدم نحو التسوية ما دامت قوات الاحتلال التركية باقية في الجزيرة. وترى الحكومة اليونانية أن الاقتراح الذي طرحه الرئيس كليريدس بتجريد الجزيرة تماما من السلاح اقتراح بناء للغاية. وترى أيضا أنه يتحتم على البلدان التي تستطيع وتود أن تدعم جهود الأمين العام، أن تمارس الضغط اللازم لحمل الطرف المسؤول عن المأزق الحالي على التقيد بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

ويمثل توقيع الاتفاق المؤقت، في نيويورك، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة خطوة هامة في سبيل بدء عهد جديد في العلاقات بين البلدين. كما أنه يمهد الطريق للتعاون الثنائي الذي يخدم مصالحهما، ومصالح السلام والتعاون والاستقرار والرخاء في كل أنحاء منطقة البلقان التي تضررت كثيرا من أزمة يوغوسلافيا السابقة.

ويحدونا أمل صادق في أن تؤدي هذه الخطوة المبدئية الهامة في العلاقات بين البلدين إلى تسوية نهائية للنزاع القائم على اسمها، الذي يمثل النقطة الأساسية في الخلاف القائم بينهما، والذي ستجري معالجته في سياق المفاوضات المقبلة، وفقا للالتزام التقليدي المعهود في الطرفين المعنيين وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتعلق اليونان أهمية كبرى على علاقاتها مع ألبانيا، ولهذا السبب فإننا نتبع دائما سياسة قائمة على حسن الجوار والتعاون مع ذلك البلد ونواصل، بطرق عديدة دعمنا لجهودها من أجل تشجيع الإصلاحات السياسية والاقتصادية وبالتالي الإسهام في إقامة مجتمع عصري وديمقراطي.

وما برحت اليونان تقدم مساعدات اقتصادية كبيرة لألبانيا مكنتها من مواجهة المشاكل الصعبة العديدة التي ظهرت بعد الإطاحة بالنظام السابق. واليوم، تسهم الاستثمارات اليونانية في ألبانيا إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية للبلاد وفي تعزيز استقرارها الاجتماعي.

وفضلا عن ذلك، فإن الأقلية اليونانية الكبيرة التي تعيش في ألبانيا تسهم بصورة إيجابية في تطوير ذلك البلد. وقد تعرضت هذه الأقلية في ظل النظام السابق للاضطهاد والمعاملة القاسية. واليونان على اقتناع بأن الأقلية اليونانية في ألبانيا تمثل جسرا للصداقة بين البلدين وتزيد التقارب والتعاون فيما بينهما. ولهذا السبب، نعتقد أنه ينبغي احترام حقوق الإنسان لأعضاء تلك الأقلية احتراما تاما، بما يمكنهم من البقاء في وطنهم والعيش هناك في بيئة آمنة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكونوا ممثلين نسبيا في الحكومة، ومؤسسات الدولة، والقوات المسلحة، وأن يسمح لهم بممارسة حقوقهم الدينية والتعليمية بحرية وبالكامل.

ومن المؤسف أنه، على الرغم من بعض التحسينات، لا تزال تطبق قيود كبيرة على ممارسة تلك الحريات، وخاصة في ميدان التعليم. ونأمل بإخلاص أن تكفل الحكومة الألبانية، بما يتفق مع التزاماتها الدولية، الاحترام التام لحقوق الإنسان للأقلية اليونانية.

وخلال هذا العام، استمرت مأساة يوغوسلافيا السابقة في الاتساع بلا هوادة، ملحقة معاناة ومشقة هائلة بالسكان المدنيين. وما برحت اليونان، بوصفها بلدا مجاورا ليوغوسلافيا السابقة، تعاني بصورة مباشرة من الآثار السلبية الناجمة عن ذلك الصراع الدامي، من الناحية الاقتصادية والأمنية على السواء.

وما فتئت بلادي تعتقد، كما أشارت بالفعل رئاسة الاتحاد الأوروبي، أنه لا يمكن التوصل الى الحل المنصف والناجع للصراع في البوسنة إلا بالوسائل السلمية، وليس في ساحات المعارك، ولهذا السبب فإننا منذ بداية الأزمة لم ندخر وسعا في ضمان سير جميع الأطراف المعنية في الاتجاه نحو محاولة النهوض بتسوية سلمية، بالتعاون مع شركائنا الأوروبيين وروسيا، التي كان لها، وسيبقى لها، دور هام في هذه المسألة. وفضلا عن ذلك، تؤيد حكومة اليونان بالكامل المبادرة الدبلوماسية الحالية وعملية التفاوض الجارية على أساس خطة فريق الاتصال.

وقد طرأت مؤخرا تطورات مشجعة فيما يتعلق بالصورة المستقبلية للأوضاع في يوغوسلافيا السابقة. فقد بدأ الأطراف يظهرون بوادر التقارب والاستعداد للمناقشة. وبالتالي، فإننا نرحب ترحيبا حارا بالمبادئ الأساسية التي اتفق عليها في جنيف يوم ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والمبادئ الأساسية الإضافية التي اتفق عليها قبل ثلاثة أيام في نيويورك، والتي تعد خطوات هامة للغاية على الطريق الطويل والصعب صوب السلام. ويبقى هناك الكثير، ولكن إذا أبدى الأطراف الإرادة السياسية اللازمة الى جانب مساعدة المجتمع الدولي فلن تظل التسوية السلمية الشاملة والناجعة هدفا وهميا، يتطلب تحقيقه زمنا طويلا للغاية.

واليونان من جانبها على استعداد للإسهام في تحقيق هذا الهدف من خلال العلاقات الودية التي تقيمها مع جميع الأطراف المعنية في الصراع. وفضلا عن ذلك، فإن بلادي، التي تعي تماما تعقيدات منطقة البلقان وتشارك بنشاط في المبادرات الرامية الى التعاون الاقتصادي الإقليمي، ستبذل قصاراها، على المستوى الوطني وفي إطار الاتحاد الأوروبي، من أجل تعزيز الجهود الهادفة الى تعمير يوغوسلافيا السابقة.

وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، ترى اليونان أهمية بالغة في التنفيذ المبكر والسلس للاتفاقات المبرمة مؤخرا في العريش وطابا، والانتهاء السريع من المحادثات بشأن إعادة الوزع والانتخابات، إلى جانب حل المشكلتين المعلقتين، أي الأمن للجميع، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إننا نرحب بتوقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يوم أمس في واشنطن على الاتفاق المؤقت بشأن المرحلة الثانية من الحكم الذاتي الفلسطيني، والذي يمثل دليلا آخر على العزيمة والشجاعة السياسية. إننا نهنئ حكومة اسرائيل والرئيس عرفات على التزامهما بالسلام.

وتعتقد اليونان أن على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا متواصلة، نحن على استعداد للاشتراك بنشاط فيها، ترمي الى إقامة أساس صلب يسمح للسلطة الوطنية الفلسطينية بالبقاء سياسيا واقتصاديا، ويوفر بالتالي مصدر أمل للشعب الفلسطيني.

وترى اليونان أن من الممكن تعزيز عملية السلام بدرجة كبيرة إذا ضمت دول المنطقة ذات الصلة المباشرة بالموضوع قواها الى المشاركين فعليا، ونرحب بجميع الدلائل الأخيرة على ذلك. وينبغي أن يضمن لشعوب المنطقة حياة آمنة، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

إننا نحث على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) بشأن لبنان.

إن اليونان، التي شاركت بنشاط في عملية السلام في الشرق الأوسط منذ بدايتها في مدريد، ستواصل تقديم كامل دعمها ومساعدتها للمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل التوصل الى سلام شامل ونهائي وعادل.

وتعتقد اليونان أن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن أصبحت ضرورة حتمية. ويجب أن تعبر هذه الزيادة، التي ينبغي أن تكون معتدلة حتى لا تقوض فعالية عمل المجلس، عن العدد الحالي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وواقع الحالة الدولية الجديدة، والتوزيع المتكافئ لجميع المجموعات الإقليمية الحالية. ومع تسليمنا بأن ليس من السهل وضع أي تعريف رسمي للمعايير التي ينبغي توافرها في الأعضاء الدائمين الجدد، نرى أنه ينبغي انتقاء الأعضاء الجدد من هذه الفئة من بين الدول التي لها نفوذ كبير في الشؤون العالمية والتي تكون في وضع يمكنها من الإسهام إسهاما جوهريا في صون السلم والأمن الدوليين.

وترحب اليونان بالتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالالتزام الذي قطعته الدول الأطراف بإضفاء الصبغة العالمية على المعاهدة وتنفيذها الكامل. إننا نؤكد على أهمية تعزيز عملية الاستعراض واعتماد مجموعة من المبادئ والأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح. ونؤكد أيضا على الحاجة الا الانتهاء، دون مزيد من التأخير، من وضع معاهدات شاملة وقابلة للتحقق لحظر تجارب الأسلحة النووية ووقف إنتاج المواد الإنشطارية الخاصة لأغراض الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار الخطر الذي يمثله النقل المفرط للأسلحة التقليدية، ونؤيد التشغيل الكامل لسجل الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فإن الإصابات التي يتعرض لها المدنيون باستمرار بسبب الألغام المضادة للأفراد تبين الحاجة الى تعزيز المراقبة المتعددة الأطراف في هذا المجال.

إن الفجوات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة تولد العنف. لذلك فإن تقليل الفوارق بين الأغنياء والفقراء فيما بين الدول، وفي داخل كل دولة، ضرورة بالغة الأهمية من أجل إنجاح جهودنا وفرصنا في الحفاظ على السلام. هذه الحقيقة الأساسية أقرها وأكدها مؤسسو الأمم المتحدة، وبالتالي جميع أعضاء المنظمة، الذين تعهدوا "[باستخدام] الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها".

واستجابة للاحتياجات المتغيرة للاقتصاد العالمي المترابط بشكل متزايد، يجب أن نعزز تماسك وفعالية المؤسسات الدولية المختصة، وأن نستكمل دون أي تأخير دراسة "خطة للتنمية"، لكي نعطي دفعة جديدة للتعاون الدولي في هذا الميدان ونحدد الاسهام المعني الذي يتوقع أن تقدمه منظومة الأمم المتحدة.

هناك إدراك متزايد في كل أنحاء العالم لكون بذور الشقاق الدولي بذورا تكمن في حالات الحرمان الشديد من حقوق الانسان، مما يولد العداوات والاستياء العميق، كما تكمن بكل تأكيد في التصادمات الناجمة عن المنافسات الاقتصادية والطموحات الإقليمية. وفي هذا الصدد، تدين اليونان بكل شدة كل أشكال التمييز والتعصب، وتؤكد مجددا على دعمها الكامل لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان ولدوره التنسيقي في منظومة الأمم المتحدة وتأييدها لتعزيز مركز حقوق الانسان. وفي رأينا، ينبغي أن تكون مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وكذلك مبادئ إعلان وبرنامج عمل فيينا وسائر الأعمال والصكوك الدولية الأخرى مرشدا لأعمال جميع الدول في هذا الصدد على أساس يومي.

ولئن كان التصنيع والثورة التكنولوجية قد جلبا منافع للجنس البشري فإنهما قد تسببا كذلك في آثار جانبية، وأعني بذلك مشاكل تدهور البيئة الطبيعية. وفي هذا الاطار مهما أكدنا لا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية أهمية الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة الأرض في ريو عام ١٩٩٢ وضرورة استعراضها بل وتقويتها حيثما يقتضي الأمر ذلك. ذلك إن تعزيز المؤسسات الوطنية المسؤولة عن إدارة البيئة ودعم المنظمات الدولية التي تتناول المسائل البيئية يعد أمرا حيويا لاستمرار وزيادة الزخم من أجل حماية البيئة وتحسينها.

إن القوات العسكرية والأفراد المدنيين المشتركين في أنشطة حفظ السلام والأنشطة الانسانية التابعة للأمم المتحدة يضطلعون بمهامهم الهامة جدا في ظل ظروف يتعرضون فيها لمخاطر شخصية غير عادية، وتكلفهم أرواحهم في بعض الأحيان. وأود أن أدين بأشد العبارات الممكنة التحرشات والاعتداءات البغيضة وغير المقبولة المرتكبة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين نحيي فيهم شجاعتهم وعزمهم الثابتين. كما أشدد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لضمان أمنهم ومنها التبكير ببدء سريان الاتفاقية التي اعتمدت مؤخرا بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

إن الأعوام الخمسين التي انقضت منذ إنشاء الأمم المتحدة كانت حقبة تحققت فيها منجزات بشرية لم يسبق لها مثيل وحدثت فيها زيادة أساسية في التطلعات البشرية. وأرى أن المهمة الرئيسية لهذه المنظمة، التي فعلت الكثير جدا من أجل التعبير عن هذه التطلعات، ستتمثل في تصدر العمل المستمر من أجل ترجمتها الى واقع. واليونان، باعتبارها دولة صغيرة، لها مصلحة قوية في أن ترى تعزيز القدرة الجماعية على مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان وفي نجاح الأمم المتحدة بصفة عامة. فشعب اليونان يؤيد دوما اتباع نهج جماعي تجاه المشاكل العالمية والاقليمية. ولا يسعني إلا أن أؤكد من جديد عزمنا على التعاون تعاونا كاملا مع جهود المنظمة في سعيها من أجل تحقيق أهدافها النبيلة، وإخلاصنا المستمر لمقاصدها ومبادئها.

الرئيس بالنيابة: والآن أعطي الكلمة لوزير الخارجية والعبادة في بوليفيا، سعادة السيد انطونيو ارانيبار كيروغا.

السيد ارانيبار كيروغا (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أن أنقل إلى رئيس الجمعية العامة تهاني حكومة وشعب بوليفيا بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة. ويمكنه أن يطمئن إلى تعاون وفدي معه من أجل النجاح الكامل لهذه الدورة الهامة.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لدخول ميثاق الأمم المتحدة حيز النفاذ يتيح فرصة جديدة لإلقاء نظرة انتقادية جديدة على منجزات النظام المتعدد الأطراف والصعوبات التي يواجهها ودوره.

خلال عام ١٩٩٥، عقدت اجتماعات هامة على الصعيد العالمي، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وهذه الاجتماعات، إلى جانب اجتماعات أخرى ثنائية ودون إقليمية وإقليمية - وعلى وجه الخصوص مؤتمر قمة نصف الكرة في ميامي - توضح أن المبادئ التي ألهمت إنشاء الأمم المتحدة لا تزال حية، كما توضح الحاجة إلى إحراز تقدم إضافي ملموس في تعزيز السلم وحقوق الانسان والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ولد علي (موريتانيا).

إن في عقد هذه الاجتماعات التي تضم أرفع المسؤولين السياسيين في العالم وممثليهم، وفي ابدائهم الاستعداد لقطع تعهدات بشأن مسائل لها كل هذه الأهمية، لدلالة على وجود إرادة سياسية قوية وعلى الحرص على إيجاد حلول جماعية ملموسة للمشاكل الرئيسية لعصرنا.

ونتيجة لهذه المؤتمرات تتوفر للمجتمع الدولي في سعيه من أجل النجاح في مواجهة التحديات المعاصرة نهج جديدة تثري الاتفاقات السابقة. وعلى سبيل المثال، لم تعد التنمية الاجتماعية والاعتراف الواجب بدور المرأة في المجتمع؛ مجرد وعود؛ فهما في سبيلهما إلى أن يصبحا واقعا محددا قبل نهاية هذا القرن.

كما أن العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم سيتيح الفرصة لإيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لهذا القطاع الهام من المجتمع.

إن إنتهاء الحرب الباردة لم يسفر عن تحرير الموارد المادية والبشرية التي كانت مكرسة لخدمة تلك المواجهة. كما إن إنتهاء الحرب الباردة لم يحرر عقولنا من هموم الحرب والدمار. وهناك أوضاع سلبية وصور من التحيز نشأت خلال الفترة التي كان العالم فيها منقسما إلى كتلتين متعاديتين، ولا تزال قائمة للآن في حين أنه لم يعد لها أي مبرر.

إن عائد السلام الذي طال انتظاره ليس في المتناول؛ بل على العكس تماما، نرى الصراعات تنتشر في أنحاء عديدة من العالم. والسبب في العديد من هذه الحالات يعود الى مشاكل اجتماعية ووطنية لم تحل بعد، والى مظالم متراكمة وأحقاد قديمة طال أمدها، والى مصالح جغرافية سياسية واقتصادية عملت من الداخل ومن الخارج، على تفاقم المواجهة على مدى عشرات السنين ويعود قبل كل شيء الى الصعوبات التي واجهتها الحكومات في تحديد شكل فعال للتعاون من أجل حل المشاكل بصورة سلمية.

وفي هذا السياق، نعلن من جديد تأييدنا للمبادئ والأهداف المتجددة لحركة بلدان عدم الانحياز، التي ستتبوأ جمهورية كولومبيا الشقيقة رئاستها عما قريب.

إننا نشعر بالتضامن مع شعوب يوغوسلافيا السابقة التي تتحمل العذاب الناجم عن حرب لا مبرر لها. ونعرب كذلك، عن تضامننا مع ملايين البشر الذين يتأثرون بالصراعات المسلحة، والحصارات التي تفرض من جانب واحد، والعراقيل التي تمنعهم من الاتصال بحرية بالعالم الخارجي، والذين يعانون من اجتثاثهم من أراضيهم.

ونؤكد مجددا ما قاله رؤساء دول أو حكومات مجموعة ريو في مؤتمر القمة الذي عقدوه مؤخرا في كويتو:

> "ونعرب عن قلقنا إزاء المحاولات الرامية الى تطبيق قوانين وطنية خارج حدود إقليم الدول وهو ما يعد انتهاكا للقانون الدولي وأبسط المبادئ التي تحكم التعايش الإقليمي، ويخل بسيادة دول أخرى وينال من شفافية الممارسات التجارية المسلم بها عالميا".(A/50/425، المرفق، الفقرة ١٣)

وتعرب بوليفيا عن إدانتها للانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي ولجرائم الحرب، وانتهاكات القواعد الأساسية للتعايش، وتجليات العنصرية، والإساءات الأخرى الى الانسانية، وجميعها يجب أن تدان بشدة. ويتصف عمل الأمم المتحدة في هذا الميدان بالأهمية، ولكنه يحتاج الى مزيد من الصقل. والدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل التعاون والتنسيق في ذلك المجال، دور أساسي وينتظر أن يكتسب أهمية أكبر في السنوات المقبلة. وتشمل هذه

المنظمات منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة ريو، ومختلف الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالتكامل الاقتصادي، والتي تقدم لها حكومتي دعمها الكامل.

ونشعر بالسرور لأن هايتي وبلدانا أخرى خطت خطوات راسخة نحو السلم والحكم الديمقراطي.

وتلاحظ بوليفيا أيضا، باهتمام خاص، عملية السلام في الشرق الأوسط وتشيد بها، وهي العملية التي يبعث فينا ما حققته من تقدم في وجه الصعوبات دواعي التفاؤل والأمل في تحقيق المصالحة من خلال ابتكار حلول خلاقة ذات مضمون سياسي مميز. ويعتبر الاتفاق الذي وقع أمس بين اسرائيل وفلسطين مثالا على التصميم وبُعد النظر ذا أبعاد تاريخية.

وقد أعربت بوليفيا عن رفضها لاستئناف التجارب النووية التي تعرض للخطر المفاوضات الرامية الى الإبرام العاجل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونحن ندين الإرهاب والجريمة المنظمة اللذين تخطى نطاقهما الحدود الوطنية وبالتالي باتا يهددان الأمن والاستقرار الدستوري في كل مكان. وقد وقعت بوليفيا عدة معاهدات ثنائية يقصد منها تعزيز التعاون الدولي في الشؤون القانونية ضمن إطار من الاحترام الدقيق للسيادة، لكنها في الوقت نفسه تقطع الطريق أمام الإفلات من العقوبة على ارتكاب جرائم دولية.

وكلما تزايد وعينا بالحقوق والواجبات الملازمة للترابط المتعدد الأطراف، وجب أن يأتي في المقدمة التعاون من أجل إحقاق الحق الأصيل في التنمية لجميع شعوب العالم.

وتؤيد بوليفيا في الوضع الدولي الجديد المبادرات الرامية الى تعزيز الأمم المتحدة، وتتشاطر الاعتقاد بأنه من الضروري إجراء إصلاحات رئيسية في بناها وفي أسلوب أدائها لعملها. وتعتقد بوليفيا أنه من الضروري كخطوة أولى في ذلك الاتجاه تعزيز الجمعية العامة بوصفها الجهاز الرئيسي للمشاركة الفعالة من قبل جميع البلدان.

وتؤيد حكومتي المبادرات الرامية الى توسيع مجلس الأمن، بزيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين على السواء. ويجب أن يعكس هذا التوسيع تنوع مناطق العالم، وأن يمكن جميع الدول من المشاركة على نحو فعال ومسؤول في الالتزام بضمان السلام والأمن وتسوية الصراعات في الوقت المناسب، بطريقة شفافة وتمشيا مع مصالح المجتمع الدولي، وليس في الإطار الضيق للمصالح الفردية للدول فحسب.

وأؤكد أيضا على الأهمية التي نعلقها على الأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي، ولا سيما في المجال الاقتصادي وفي مسائل التنمية الاجتماعية والتكنولوجية، والحاجة الملحة الى استعادة المكانة الرفيعة التي كان يتمتع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أول الأمر.

ويجب أن يكون مبدأ العدالة والقانون الدولي رائدينا الرئيسيين في التماس حلول للمشاكل التي نواجهها.

وفيما يتعلق بالمسألة البحرية لبوليفيا، وهي المسألة التي طرحناها أمام محافل دولية، أود أن أعلن لهذه الجمعية عن التصميم السياسي لحكومتي على بدء مفاوضات تتفق مع مسؤوليتنا التاريخية، وتخدم حقوق ومصالح جميع الأطراف المعنية، وتكفل حضورا بوليفيا سياديا في المحيط الهادئ. ويتعين على بوليفيا أن تعالج الآثار المترتبة على وضع الدولة غير الساحلية الذي فرض عليها، والذي تتطلب آثاره الاقتصادية والسياسية والمعنوية ايجاد حل لها في إطار التضامن والعدالة والمساواة والقانون على صعيد دولي.

ومثلما تدعو البلدان الى إعمال العدالة على الصعيد الدولي، فإننا ملزمون أيضا بتطبيق ذلك المبدأ داخل مجتمعاتنا. تلك هي القاعدة الذهبية التي تتبعها إدارة الرئيس غونزالو سانشيز دي لوسادا. إن رسالتنا هي رسالة تغيير. ولم يشهد قط تاريخ جمهوريتنا من قبل إجراء تغييرات هيكلية عميقة وسريعة بصورة ديمقراطية وسلمية مثل تلك التغييرات التي بدأت تحدث في بوليفيا في آب/اغسطس ١٩٩٣.

فأولا، نقوم بتنفيذ قانون المشاركة الشعبية، وهو القانون الذي يدمج المجتمع المدني في النظام السياسي. وأصبحت قطاعات السكان التي كانت

محرومة تقليديا تملك القدرة الآن على تشخيص مشاكلها وتقرير السياسة العامة وخاصة فيما يتعلق بالجهود الذاتية من أجل تلبية احتياجاتها. وهذه السياسة هي أساسا سياسة إعادة توزيع تمكن جزءا كبيرا من الأمة من تبوء مركزهم كاملا كمواطنين.

وثانيا، يتطلب ما سبق تدريب الناس حتى يتمكنوا من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. ولتحقيق هذا كان من الإصلاحات التي قامت بها إدارة غونزالو سانشيز دي لوسادا إصلاح التعليم، منظورا اليه بشكل محدد في ضوء التنوع الإثني والثقافي لبوليفيا، وبهدف إضفاء الطابع المؤسسي على التعليم الثنائي اللغة المتعدد الثقافات.

وثالثا، يسرني أن أبلغ هذه الجمعية أن الاستثمار الرأسمالي في المشاريع العامة الرئيسية في بوليفيا يتقدم بنجاح وقوة. فنحن نحول أكبر الوحدات الإنتاجية ووحدات الخدمات في البلد بغية تمكينها من مضاعفة رأسمالها خلال شهور قليلة وتحديث إدارتها وفقا لاحتياجات الأسرة الدولية وتأمين سلسلة من الفوائد الحقيقية للسكان البوليفيين لإتاحة إمكانية الاستثمار الفردي من المواطنين بنسبة ٥٠ في المائة في أسهم رأس المال.

وتمثل هذه المبادرات جهدا يرمي الى تمكين بوليفيا من مواجهة متطلبات العصر وخاصة ما ينشأ منها عن الاقتصاد الدولي الذي يتميز بالكثير من الدينامية والابتكار والمنافسة.

ولا غنى عن التعاون الاقتصادي الدولي الذي ينبغي أن يجد المساندة السياسية القوية من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية. ولهذا السبب يعرب بلدي عن قلقه إزاء هبوط وسلبية اتجاهات بعض مصادر التعاون والتمويل. ويزداد القلق من هذا الوضع بوجه خاص حين ينظر اليه في ضوء أن بوليفيا عليها أن تواجه على أرضها مشكلة عالمية هي الاتجار غير المشروع في المخدرات.

ومن المفارقات، إن لم نقل أكثر من هذا، أن تحث بوليفيا على زيادة إسهامها وزيادة مهامها في هذا الكفاح المشترك، وبالتحديد في وقت تتناقص فيه موارد التعاون. والمهمة التي أمامنا هي أن نقوم في وقت واحد بالوفاء بالتزاماتنا في الكفاح ضد الإتجار في المخدرات والاستعداد لتنفيذ تنمية حقيقية مستدامة؛ وخاصة في القطاع الريفي حيث توجد أشد حالات الفقر حدة.

وإزاء ضخامة المهام الملقاة على كاهل بوليفيا في هذه المسائل، يتطلب الأمر المساندة القوية من المجتمع الدولي لاستراتيجية بوليفيا الوطنية في مجال تحريم ومنع واستئصال فائض المحاصيل والتحول الى بديل في التنمية. وهذا الإسهام ضروري لجهود بوليفيا الرامية الى الكف عن أن تكون حلقة في سلسلة الإتجار بالمخدرات، وفي الوقت نفسه ضمان استقرارها السياسي والاقتصادي والعمل على تنمية الجهاز الإنتاجي للبلد.

ومن أجل تعزيز رؤية المسؤولية المشتركة فيما يتعلق بمشكلة الإتجار بالمخدرات، تؤيد دول الأمريكتين عقد مؤتمر عالمي للإحاطة بالحالة وبما وصل اليه التعاون الدولي في الكفاح ضد الطلب على المخدرات وانتاجها وبيعها والإتجار فيها وتوزيعها غير المشروع. وفي هذا السياق تدعو بوليفيا بنشاط الى أن يعقد في عام ١٩٩٧ مؤتمر دولي ثان برعاية الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والإتجار غير المشروع فيها.

وقبل أن أختم كلمتي لا بد من أشير الى موضوع التنمية المستدامة.

يجب علينا أن ندفع عجلة النمو الاقتصادي النشط والمستدام، مع التكافؤ الاجتماعي في ظروف تحمي الموارد الطبيعية وتستفيد بكفاءة منها وتكفل التوزيع الرشيد لثمرات النمو. ومن ثم يجب علينا اعتماد أسلوب للتنمية يغذيه التقدم التكنولوجي الهادف الى كبح جماح التبذير والتلوث اللذين أصبحت المجتمعات الصناعية تتميز بهما.

وعلى هذا أعلن بارتياح خاص أمام هذه الجمعية أن بوليفيا ستحظى في النصف الأخير من العام القادم باستضافة مؤتمر قمة نصف الكرة الأمريكي، المعني بالتنمية المستدامة وذلك في مدينة سانتا كروز دي لا سييرا. ونرجو أن تسهم الأفكار والمقترحات التي يسفر عنها ذلك اللقاء الهام في تنمية بلداننا وتحسين المحافظة على البيئة في هذا الجزء من العالم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أدعو نائب رئيس الوزراء ووزير مالية ساموا، سعادة السيد تويلايبا سايليلي ماليليغاو، لإلقاء كلمته.

السيد ماليليغاو (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا بد لي أن أعترف بما أشعر به كالمعتاد من الحماس والسعادة وأنا أتحدث أمام الجمعية العامة، وقد ازدحمت على غير العادة وتحلت بالصبر حتى في هذه الساعة المتأخرة.

واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة السيد ديوغو فريتاس دو امارال بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخمسين. فالسيد فريتاس دو امارال يمثل بلدا له تاريخ طويل من الانجازات العالمية. وبصفاته وخبرته الشخصية من الطبيعي جدا أن يقع الاختيار عليه لقيادة أعمال هذه الجمعية في هذا الوقت العصيب.

واسمحوا لي كذلك أن أشيد بسلفه السيد أمارا إيسي لإدارته المخلصة والمميزة خلال الدورة السابقة للجمعية العامة.

كذلك أود أن اسجل امتنان حكومتي للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى لرصانة ونوعية القيادة التي يواصل السير بها في توجيه المنظمة وفي أعمالها.

ولم تكد تمضي ثلاثة أسابيع على اجتياح إعصار لويس ليجلب الدمار لعدد من البلدان الجزرية في منطقة البحر الكاريبي، مسببا انتكاسات هامة للتنمية الاقتصادية والمستدامة وضياع أرواح كثيرة وبما أننا شهدنا مؤخرا كارثتين مماثلتين فإن عواطفنا ومواساتنا مع الناس في دول الكاريبي التي ضربتها عاصفة لويس، ونحن نصلي من أجل نجاتهم السريعة من هذه المأساة.

ولقد ذكرنا رئيس الجمعية العامة في ملاحظاته الافتتاحية بنطاق العضوية والطابع العالمي لهذه المنظمة. وساموا تعتز بأن ترى أن دولة شقيقة في المحيط الهادئ، هي جمهورية بالاو، أصبحت أحدث عضو في الأمم المتحدة، ويسعدني أن أعرب لبالاو عن ترحيبنا الحار بها. ومنذ اسبوعين قبلت عضوية جمهورية بالاو لتصبح العضو السادس عشر في محفل جنوب المحيط الهادئ. وتلك أيضا كانت لحظة فخر لنا جميعا.

ونحن نلتقي الآن في لحظة خاصة من هذه المنظمة وفي تاريخ التعاون الدولي. ولا ينكر أحد أن هذه الدورة ذات أهمية غير عادية. فعلينا الآن أن نقيّم أين نحن، الأمم المتحدة، وأن نحدد أهدافا وأولويات جديدة للمستقبل.

وتعتقد ساموا أن أي تقييم يجب أن تمتد جذوره الى الميثاق الذي يتضمن مقاصد ومبادئ المنظمة. ومما يؤسف له أن ما تعهدنا به في الميثاق من أجل أجيالنا القادمة لم يتم الوفاء به بقدر كبير.

وهذا حق وأمر طبيعي، لهذا وجب علينا، نحن شعوب الأمم المتحدة، أن نسعى في هذه الدورة الخمسين الى تجديد التزامنا بهذه التعهدات. ولكن يجب علينا أولا أن نتذكر أن هذه الوعود تتضمن واجبا ملازما لها - وهو واجب مقدس للغاية - هو جعلها حقيقة واقعة. وهذا واجب فرض علينا جميعا وقبلناه بعضويتنا في هذه المنظمة. وكثيرا ما ننسى ذلك أو يبدو أننا نتجاهله.

وستكون هذه الدورة مناسبة طبيعية للتأكيد من جديد على دعمنا للأمم المتحدة وعلى إيماننا بها. وأتكلم بإيجابية وبدون تردد عن إعادة التأكيد لأنه، بصراحة، ما الذي يمكن أن يحل محل الأمم المتحدة؟

لا شك في أن ما لدينا ليس مثاليا. ونظرا لطبيعة الأمم المتحدة شبه العالمية، ومدى القضايا المعروضة عليها والطلبات المتزايدة منها، فإنه يكون من المستغرب أن تكون مثالية. وفي الأعوام الأخيرة، اشتركنا جميعا في هذه الجمعية في أنشطة متنوعة تهدف النهوض بجدوى الأمم المتحدة وتدعيم كفاءتها وجعل تكاليفها أكثر فعالية، كما تهدف الى إعداد المنظمة للقرن الحادي والعشرين. ونحن نرحب على الخصوص بالقرار ٢٥٢/٤٩، الذي اعتمد مؤخرا، بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة، ونتطلع الى الاشتراك في مناقشات فريق العمل الرفيع المستوى المفتوح العضوية الذي أنشئ. واذا كنا قد أدخلنا تغييرات وتحسينات على منظومة الأمم المتحدة، فأستطيع أن أقول إنه سيكون من الضروري في الأعوام المقبلة أن نواصل مراقبة هذه التغييرات وأن نستمر في إدخال

الاصلاحات اللازمة لضمان استدامة عنفوان المنظمة. ومن الجلي في هذه الحالة أن يكون هناك مجال للانتقاد ولاكتشاف الأخطاء، سواء من جانبنا أو من جانب الآخرين. غير أننا لا نعتقد أن أوجه قصور الأمم المتحدة تبرر السخرية الجاهلة بها واللوم الظالم لها، أو اتهامها بعدم أهميتها، وهو اتهام يوجه الى الأمم المتحدة في بعض الأحيان.

ولكن من الواضح أن وجود الأمم المتحدة ودورها نفسه يتعرضان للتهديد اذا استمر الأعضاء في حرمان المنظمة من الأرصدة والموارد التي تحتاج اليها. لقد تكلم الأمين العام في هذا الشأن مرارا وتكرارا، وذكره مرة أخرى في تقريره عن أعمال المنظمة (A/50/1). وحالة المنظمة المالية حرجة للغاية. بل ومن الجلي أيضا أن الحالة يمكن أن تتحسن تحسنا كبيرا اذا دفعت المتأخرات في وقت مبكر واذا تم الوفاء بالأنصبة المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب. ولا يسعنا إلا أن نحث أولئك الذين يدركون أنهم يجب أن يتصرفوا، على اتخاذ الاجراءات الواجبة في أقرب وقت.

وساموا بلد صغير من أقل البلدان نموا. ونحن نلتزم التزاما راسخا بالأمم المتحدة وسنواصل الوفاء بمسؤولياتنا المالية وغيرها رغما عن مشاكل الميزانية التي نواجهها. ونحن نؤيد وجهة النظر القائلة بأنه يجب اتخاذ تدابير حاسمة لتحقيق سلامة القدرة المالية لهذه المنظمة على البقاء. ولهذا الغرض يكون من الأساسي توفير جدول عادل وأكثر إنصافا وواقعية للأنصبة المقررة، جدول يأخذ في الحسبان بمبدأ القدرة على الدفع.

ويجب أن تؤخذ في الحسبان أيضا محنة بعض البلدان، ومنها بلدي، التي يفرض عليها النصيب الأدنى، بمستوى يفوق كثيرا قدرتها على الدفع. ونحن نرى أن هناك حججا عادلة لإلغاء الحد الأدنى الحالي أو تخفيضه. هذا أمر هام بالنسبة لدول صغيرة كثيرة، ونأمل أن يواصل الفريق العامل رفيع المستوى المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة النظر في هذا الأمر بعين الاعتبار.

وهناك جانب آخر يتصل بالاهتمام البارز الموجه الآن لأنشطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ولئن كانت ساموا تدرك الدور التقليدي الهام للأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن العالميين، فإنه يبدو لنا أنه لا يمكن لأي قدر من القوة ولا لأي تدبير لحفظ السلام من أن يحافظ على السلام والأمن بصورة مطلقة دون أن نعنى بالأسباب الجذرية للمشكلة. ورأينا أن البؤس الانساني الذي يجلبه الفقر، وإنكار حقوق الانسان والحقوق الديمقراطية، هما المشكلتان الحقيقيتان والأساسيتان في معظم الأحيان. وإن لم تتم إزالة هاتين المشكلتين أو تقليل مداهما، لن تتوافر على الاطلاق البنية التحتية التي نحتاج اليها للمحافظة على السلم والأمن العالميين بصورة دائمة.

وببساطة، تؤمن ساموا إيمانا راسخا بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية يجب أن تظل الشاغل الرئيسي للأمم المتحدة، كما جرى التعهد بذلك في الميثاق. وأولويات التنمية التي أشارت اليها المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام للبلدان النامية يجب أن تنفذ بفعالية. ولا ينبغي تجاهلها بينما يحول انتباه المنظمة وتركيزها، فيما يتعلق بالموارد البشرية والمالية، الى مجالات أخرى، وبخاصة الى أنشطة حفظ السلام.

وبالنسبة لساموا وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة التي يجعلها حجمها وموقعها الجغرافي في مركز غير ملائم، يجب أن يظل برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة في بؤرة اهتمامنا.

ونحن نرحب بالخطوات التي تتخذها مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة العمل. ونقدر على وجه الخصوص ما تنفذه ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة والوحدة التي تشكلت لمتابعة تنفيذ برنامج العمل فهذه الخطوات تستكمل الجهود التي تبذلها بلداننا الواقعة في منطقة جنوب المحيط الهادئ لمواصلة الوفاء بالالتزامات التي قطعت في ريو وبربادوس وغيرهما.

والتزام ساموا بالسعي لتحقيق السلم والأمن العالميين لا يتزعزع. وسنواصل بذل قصارى جهدنا. فلا يمكن تجاهل الصراعات التي لا تزال تدور اليوم في منطاق متعددة من العالم، فهي تؤثر علينا جميعا، وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قدرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الاستجابة لاحتياجات التنمية لدى الدول الأخرى.

ونحن نرحب بالمبادرات التي تمت مؤخرا بهدف إنهاء الصراع سلميا في البوسنة. ويجب التوصل الى تسوية تقبلها كل الأطراف.

وقد جرى التوصل أمس في واشنطن الى معلم آخر في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نحتفل مع بقية العالم ونشيد بالجهود والالتزامات الدائمة للقائدين الاسرائيلي والفلسطيني لتحقيق السلم والأمن الدائمين للجميع في تلك المنطقة.

ولبيئتنا أهمية حيوية، كما أنها تشكل شاغلا خاصا لحكومة بلدي. وما يملي علينا أعمالنا في المنطقة وعلى الصعيد العالمي إنما هو التزام قوي بالمحافظة عليها. لقد بدأنا، بالاشتراك مع بلدان أخرى في المنطقة، وعقدنا سلسلة من النظم التعاهدية، تضمنت المعاهدات التي وقعت لحماية الموارد والبيئة الطبيعية لمنطقة جنوب المحيط الهادئ ولإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ للمحافظة على منطقتنا خاليا من التلوث البيئي بالنفايات المشعة وغيرها من المواد المشعة.

وسنواصل استكمال تلك الجهود عندما تطرأ الحاجة اليها. والواقع أن قادة الاجتماع الذي عقد مؤخرا لمحفل المحيط الهادئ في بابوا غينيا الجديدة، اعتمدوا معاهدة مراقبة ونقل النفايات الخطرة والسامة في جنوب المحيط الهادئ، ولم تتردد ساموا في التوقيع عليها.

وعلى مر السنين، دعت ساموا بانتظام، بالاشتراك مع شركائها في المنطقة، الى الانهاء الدائم للتجارب النووية وللتخلص من النفايات الكيميائية والسامة ولنقل هذه المواد في مياهنا.

ومما تقدم تفهمون عميق الصدمة والحزن اللذين شعرنا بهما عندما أعلن في شهر حزيران/يونيه عزم فرنسا على استئناف تجربة الأسلحة النووية في المحيط الهادئ. وقد سعينا على أعلى مستوى، كما فعل كثيرون غيرنا، الى إقناع حكومة فرنسا بالتخلي عن ذلك. واتخذنا اجراء لتسجيل قلقنا وللاحتجاج. وسعينا الى التدخل في الدعوى التي رفعتها نيوزيلندا ضد فرنسا أمام محكمة العدل الدولية. وتحركنا مع بلدان أخرى في المحفل للشكوى مباشرة الى حكومة فرنسا. ولم يسفر كل ذلك عن أية نتيجة.

إن قيام فرنسا بتفجير جهاز نووي عند جزيرة موروروا المرجانية في أوائل هذا الشهر قرب عدد تجاربها النووية تحت الأرض من ٢٠٠ تجربة أجريت في المحيط الهادئ منذ عام ١٩٧٥. ومن بين جميع أعضاء الأمم المتحدة تعتبر ساموا أقرب الدول الى موقع تلك التجربة.

لقد استأنفت فرنسا تجاربها النووية في مواجهة احتجاج قوي ومستمر من جانب بلدان المنطقة وكذلك في مواجهة إدانة قوية وغامرة من كل بقاع العالم. وتجرى التجارب الحالية في غياب أية تقييمات معلومة لنا أو مبلغة الينا عن أثر هذه التجارب على البيئة، كما أنها تجري، في رأي حكومة بلدي، في تجاهل لالتزامات فرنسا بموجب المعاهدة الاقليمية القائمة. وتشعر ساموا - شأنها شأن الأعضاء الآخرين في محفل جنوب المحيط الهادئ - بسخط بالغ من جراء استئناف فرنسا لتجاربها النووية في المحيط الهادئ، خصوصا وأنها تتم كما قلت قرب بلدي. إننا ندين هذه التجارب بأقوى العبارات. ونحن نفعل ذلك بسبب الخطر البالغ الذي تشكله لبيئتنا وصحتنا حاليا وفي المدى الطويل؛ وأيضا بسبب تعارضها التام مع التعهد الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن تمارس أقصى درجات ضبط النفس فيما يتعلق بالتجارب النووية ريثما تستكمل المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي ستحظر جميع التجارب النووية بشكل دائم.

ونحن نرحب بالتزام فرنسا بتوقيع معاهدة للحظر الشامل للتجارب، ولكن ينبغي ألا يستخدم ذلك كذريعة تواصل بها فرنسا تجاربها النووية في منطقتنا. إننا نناشد فرنسا أن توقف تلك التجارب من أجل بيئتنا ومن أجل كل من يعيش في منطقتنا.

كما أننا نناشد مرة أخرى الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية والتي لم توقع وتصدق حتى الآن على بروتوكولات المعاهدة الخاصة بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ أن تفعل ذلك.

وانطلاقا أيضا من حرصنا البالغ على بيئتنا، اتخذت ساموا كل الخطوات الممكنة للاشتراك في المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات الدولية المتصلة بتغير

المناخ، والتنوع البيولوجي، والتلوث البحري، وحفظ الأرصدة السمكية المتداخلة والأرصدة السمكية كثيرة الارتحال، وفي تنفيذ هذه الاتفاقات. ومن الأمور التي تثير بالغ القلق لبلدي ولمنطقتنا الاحترار العالمي وخطر ارتفاع منسوب مياه البحر. وفي الآونة الأخيرة، أعلن الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي أنه من غير المرجح أن يعزى احترار الغلاف الجوي العالمي كلية الى أسباب طبيعية. وهذا يعني بعبارة أخرى أن النشاط الانساني سبب واضح لا يمكن التقليل من أهميته.

وفي حين أن هذه الحقيقة لم تكن مستبعدة كلية، فإن آخر ما أشار اليه الفريق الحكومي الدولي المذكور يثبت عدم كفاية التزامات أطراف الاتفاقية الحالية لما وردت في مرفقها الأول، ويؤكد السلامة الأساسية والطابع الملح لولاية برلين الصادرة عن المؤتمر الأول لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ. وستواصل ساموا من جانبها العمل مع بلدان تحالف الدول الجزرية الصغيرة من أجل القبول المبكر لأهداف واضحة في مجال خفض الانبعاثات من النمط المقدم في مشروع بروتوكول التحالف المشار اليه.

وفيما يتعلق بالأرصدة السمكية، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على جميع البلدان التي لم تدخر وسعا في سبيل التوصل الى النجاح الباهر حقا المتمثل في وضع مشروع اتفاق لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فيما يتصل بحفظ وادارة الأرصدة السمكية المتداخلة والأرصدة السمكية كثيرة الارتحال. ونعرب عن امتناننا بشكل خاص للسفير ساتياناندن ممثل فيجي على مهارته الممتازة ورئاسته القديرة.

لقد كان هذا العام عاما تاريخيا حافلا بالعديد من المناسبات. وسيكون احتفالنا بالعيد الخمسيني للأمم المتحدة في الشهر المقبل الحدث المتوج لهذه المناسبات.

وكان من هذه المناسبات الهامة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين. وتشيد ساموا بحرارة باعتماد برنامج المؤتمر بالاجماع، وبما بذل من قدر كبير من التشاور والتعاون على الصعيد الدولي من أجل إصدار هذا البرنامج. وما نحتاج اليه الآن هو أن نبدي أقصى درجات الالتزام والعمل بالتشاور الوثيق مع النساء على جميع المستويات. ولن يجدي كثيرا الحصول على وثيقة ممتازة أخرى دون أن يكون هناك أي احتمال لتنفيذها، ودون بذل الجهد وإبداء الارادة اللازمين لإحداث تغييرات وتحسينات محددة. ولنتذكر أن مثل هذه التغييرات والتحسينات لن يقتصر نفعها على النساء وحدهن، بل إنها ستفيد في تحقيق التنمية الكاملة للبشر جميعا.

ومما لا شك فيه أن تمديد معاهدة عدم الانتشار كان من الانجازات الرئيسية للمجتمع العالمي هذا العام. ونهنئ السفير دانابالا ممثل سري لانكا على دوره البارز وقيادته الحكيمة للتوصل الى نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي.

إن القرارات التي اتخذناها آنذاك ضرورية لتحقيق السلم والأمن الدوليين ولبلوغ الأهداف النهائية التي تتوخى القضاء التام على الأسلحة النووية وإبرام معاهدة لنزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ويعد الابرام الناجح لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية بحلول عام ١٩٩٦ هدفا محددا ينبغي أن تبذل جميع الدول الأعضاء في هذه الهيئة أقصى جهودها من أجل تحقيقه.

ويحدونا أمل وطيد في أن يتمكن المجتمع العالمي من أن يحتفل مع انتهاء رئاسة السفير فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال بتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية كولومبيا سعادة السيد رودريغو باردوغارثيا - بينيا.

السيد باردو غارثيا - بينيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أتوجه بالنيابة عن حكومة بلدي بالتهنئة الى السيد فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخمسين، التي تأتي في مرحلة حاسمة في تاريخ المنظمة. وأود في البلداية أن أعرب عن استعدادنا الكامل للمساهمة بشكل كبير في إنجاح مداولاتنا تحت قيادته.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا للوزير أمارا إيسي من كوت ديفوار لأدائه الممتاز كرئيس للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

لقد كانت شعوب العالم تعتقد أن نهاية الحرب الباردة ستجلب السلام والرخاء، وهي لا تزال في انتظار ذلك. والواقع أن التغييرات التي حدثت في العلاقات الدولية لم تصاحبها تغييرات بحجم مماثل في العلاقات بين الشمال المتقدم صناعيا والجنوب الذي يعاني من الفقر. وعلى عكس ذلك، فإن حالة البلدان النامية، التي ظلت أبعد ما تكون عن التحسن، تزداد تدهورا. والنظام الدولي للتجارة لا يفي بالآمال في أن تتاح الفرصة للوصول الى الأسواق وتحقيق الشفافية في قواعد اللعبة. وما زال الفقر مستشريا، والتنمية الاجتماعية في حالة جمود. كما أن التطور العلمي والتكنولوجي للجنوب ظل متباطئا، ومشكلة الديون الخارجية ما زالت تشكل عبئا ثقيلا على اقتصاداتنا.

ومن واجبنا الآن أن نحقق حلم أولئك الذين كتبوا ميثاق سان فرانسيسكو - وهو حلم تأخر تحقيقه ٥٠ عاما نتيجة للحرب الباردة وعشرات الصراعات الاقليمية، كما طغت عليه أحزان ضحايا الصراعات المسلحة.

إن فترة التحول التي يمر بها النظام الدولي لا ينبغي أن تؤدي بنا إلى قبول التسويات الانفرادية لمشكلات عالمية في طبيعتها، ولا أن تسمح بظهور عصر جديد من التدخل في أمور تقع في صميم الاختصاص الداخلي للدول. وهناك حاجة ماسة لتضافر السياسات وتنسيق الاستراتيجيات لمواجهة المشكلات الدولية والتشجيع على قيام صلات بناءة بين الشمال والجنوب.

والأمم المتحدة التي كانت مسرحا للحرب الباردة، ينبغي أن تتعاون اليوم، في القضاء على الفقر وفي جعل التنمية المستدامة أمرا قابلا للتطبيق وفي ضمان المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء وفي إعمال حقوق الإنسان - وبعبارة أخرى، عليها أن تعمل بالنيابة عن البشر - البشر جميعا - دون تمييز بين جنس وآخر مهما بلغ شأنه. وعلى الأمم المتحدة مسؤولية النضال من أجل تحويل الآمال والتطلعات التي استيقظت عند انتهاء الحرب الباردة إلى حقيقة واقعة وألا تصبح مبعثا على الشعور بالإحباط من جديد.

وتتطلب الحالة الراهنة وجود أمم متحدة حديثة متسقة مع العصر الجديد، منظمة تعددية ديمقراطية تكون أداة لتعزيز النظام العالمي القادر على إعمال حق التنمية وتحقيق السلام. وإن بناء نظام دولي جديد لكي يحل محل نظام الماضي المتسم بالهيمنة والقائم على التسلح والممارسات المنفردة، هدف ينبغي أن نعمل من أجله جميعا في إطار هذه المنظمة.

إن النظام الدولي الذي نتطلع إلى إقامته هو النظام الذي يتماشى مع الترابط والاستقلال الذاتي ومع تعزيز المنظمة العالمية ومراعاة الاحترام التام للمساواة في السيادة بين الدول، وهو النظام الذي يتفق والتنمية الاقتصادية والمكرس لتحقيق تحسن ملحوظ في الظروف المعيشية للقطاعات الأفقر من السكان.

ولا مناص من صياغة نموذج اقتصادي جديد قادر على الوفاء بحاجات شعوبنا، نموذج يتميز بالعدالة الاجتماعية والإنصاف والفعالية والقدرة على المنافسة. ونحن مقتنعون في نفس الوقت، بأن الديمقراطية الحقيقية والنيابية، والتي تخلو من التدخل الأجنبي، ينبغي أن تكون هي العامل الرئيسي في الحفاظ على السلام ومراعاة المبادئ الرئيسية لاحترام الحقوق الأساسية للإنسان الفرد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولا مفر للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار الدولي من أن تتصرف الدول الحائزة للأسلحة النووية بمسؤولية وأن تكف فورا عن مواصلة تجاربها النووية. وفي هذا الصدد، نشعر بالأسف إزاء التجارب النووية التي أجريت مؤخرا بالرغم من معارضة المجتمع الدولي لهذا الإجراء.

وفي الشهر القادم يعقد في كارتاخينا بالإنديز في كولومبيا، اجتماع القمة الحادي عشر للأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز. وتتطلع بلادي لحضور زعماء الدول النامية وهي على استعداد لتحمل التحدي الخلاق المتمثل في ترؤس الحركة أثناء السنوات الثلاث القادمة.

وقد نهجت حركة عدم الانحياز في العقود الأخيرة تحت قيادة فخامة الرئيس سوهارتو رئيس إندونيسيا، نهجا جديدا يتسق مع الواقع الراهن، محوره تجنب المواجهة تفضيلا للحوار كأسلوب لعمل الحركة. وسنمضي في متابعة هذه المهمة بحماس.

وعلى بلدان عدم الانحياز أن تواجه الآن التحدي الكامن في القضاء على الفقر وسد الفجوة الواسعة

التي تفصل بين الأغنياء والفقراء وبين الدول المتقدمة والدول النامية بنفس العزم الذي مكنها من النجاح في نضالها ضد الاستعمار.

ويعني عدم الانحياز في القرن الحادي والعشرين، الالتزام بتحقيق السلام والرفاه والتقدم لشعوبنا، فضلا عن العمل على مواجهة الفقر والتهميش. كما أنه يتضمن الالتزام بالتعاون لمعالجة المشكلات العالمية. والنضال من أجل تحقيق المشاركة ومناهضة العمل الانفرادي وفرض الحلول من الخارج.

ويتعين على عدم الانحياز، لمواجهة القرن القادم، أن يشارك بنشاط في إصلاح المؤسسات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ولا بد لعدم الانحياز من أن يشجع أيضا على إجراء التغييرات المطلوبة في هياكل التعاون والأساليب الدينامية التي تستعين بها البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية في توفير الموارد لتنفيذ مشروعات التعاون بين دول الجنوب وبعضها.

وهناك واحدة من المشكلات العالمية تقتضي وضع استراتيجية فعالة متعددة الأطراف بتوجيه من الأمم المتحدة وهي مشكلة العقاقير غير المشروعة. وهي مشكلة تفوق قدرة بلد بمفرده أو مجموعة صغيرة من الدول على معالجتها. إنها جريمة عبر قومية ذات جوانب بعيدة المدى وأبعاد هائلة الحجم وتحمل في طياتها أخطر الأضرار. وهي جريمة بلا هوية وطنية.

وقد عانينا نحن أبناء كولومبيا من الآثار المدمرة لهذه المشكلة أكثر من غيرنا. فقد عانينا من الموت والفساد كعواقب ترتبت على الأرباح الهائلة التي يدرها هذا النشاط غير المشروع. ولذا، فإنه مما يثير دهشتنا أن نلاحظ أن المجتمع الدولي غير مدرك تماما لطبيعة مشكلة العقاقير غير المشروعة وأبعادها الحقيقية.

إننا نعالج نشاطا اقتصاديا غير مشروع له أبعاد يمكن مقارنتها بصناعة النفط. وتتجاوز عائداته الناتج القومي الإجمالي لدولة مثل كولومبيا بسبع أو ثماني مرات؛ ويمارس نشاطه في عشرات البلدان، ويشمل عددا من الأنشطة المرتبطة به مثل غسيل الأموال والانحراف بالسلائف الكيميائية عن أغراضها. وهذه الأنشطة المرتبطة به تتم في البلدان المتقدمة وهي في أهمية زراعة أوراق الكوكا أو تحويلها إلى كوكايين.

وتبين كثير من الدراسات زيادة في استهلاك العقاقير غير المشروعة في البلدان الصناعية وكذلك زيادة أسواقها الجديدة في جميع أنحاء العالم. وتكشف الإحصاءات العالمية عن أن حالات الوفاة نتيجة لإساءة استعمال العقاقير قد زادت إلى ثلاثة أمثالها منذ عام ١٩٨٨، وأن هناك زيادة بلغت ٠٠٠ ١ في المائة لوحظت في حالات الإسعافات الطبية بسبب الجرعات الزائدة من الكوكايين فيما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩٣.

وقد خاض بلدي معركة ضد منتجي المخدرات غير المشروعة والمتجرين فيها حقق فيها نجاحا يفوق ما حققه غيره. فقد اقتلعت كولومبيا محاصيل "الماريغوانا" في السبعينات، ودمرت كارتل ميدلين في الثمانينات وشتّتت كارتل كالي في التسعينات.

وكولومبيا مسؤولة عن التخلص من ٥٠ في المائة من محاصيل الخشخاش في جميع أنحاء العالم ومصادرة أكثر من ربع إجمالي كمية الكوكايين والمخدرات التي أساسها الكوكايين على مستوى العالم.

وينبغي أن يصحب القضاء على المحاصيل غير المشروعة في كولومبيا جهود مماثلة تؤدي إلى القضاء على محاصيل الماريغوانا في غيرها من البلدان، بما في ذلك بعض البلدان الصناعية في الشمال.

وخلال السنة الأولى من حكم الرئيس إرنستو سامبير، أحرزت السياسة المضادة لكارتلات المخدرات نتائج لم يكن في وسع أي حكومة سابقة في كولومبيا أو في أي دولة أخرى أن تحرزها.

وبفضل نجاح كولومبيا أتيحت أمام العالم الآن فرصة تاريخية لإنزال الهزيمة بالاتجار غير المشروع في المخدرات إلى الأبد. ولكن هذه الفرصة يمكن أن تضيع إذا لم تُتخذ على الفور تدابير كافية لمكافحة غاسلي الأموال والمنحرفين بالسلائف الكيميائية عن أغراضها وإباحة استهلاك المخدرات.

وقد اقترح بلدي إنشاء وحدة خاصة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تشرف على اتخاذ

تدابير للتعاون الدولي ولاعتماد اتفاقية لمكافحة غسل الأموال فيما بين البلدان الأمريكية وعقد مؤتمر دولي في عام ١٩٩٧ لتقييم نتائج اتفاقية فيينا ولإدخال التعديلات الضرورية عليها.

وما زال هناك متسع من الوقت أمام المجتمع الدولي للتصدي لمسؤوليته في إنزال الهزيمة الماحقة بهذا الوبال الدولي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أدعو الآن نائب رئيس وزراء ووزير خارجية تركمانستان، سعادة السيد بوريس شيخ مرادوف.

السيد شيخ مرادوف (تركمانستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أن أتقدم بخالص تهنئتي للسيد فريتاس دو أمارال من البرتغال على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. وأود أن أؤكد أن هذه الدورة للجمعية العامة، المعقودة في عام الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، سوف تشغل مكانا خاصا في تاريخ الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، وباسم تركمانستان والرئيس نيازوف، أود أن أعرب عن تقديرنا الخالص للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، لما يبذله من جهود جهيدة لبناء نوع جديد من العلاقات الدولية للمنظمة.

إن فرصة مشاركة دولتنا في شؤون المجتمع الدولي ككيان مستقل قد نجمت، بالطبع، عن الأحداث التي وصفها الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة بما يلي:

> "القوة الدافعة في الشؤون الدولية التي ظهرت على نحو مفاجئ ومثير في مطلع هذا العقد." (A/50/1، الفقرة ٤)

وقد سارت تركمانستان بهدوء، وفي غاية الامتنان لحظها السعيد، في طريقها المستقل، وبدأت دون أية رومانسية سياسية في الاضطلاع ببرنامجها لبناء دولة قومية، ونظام للروابط الخارجية، والتماس أنجع الأساليب للمشاركة في العلاقات الدولية. وكان هذا سعيا إلى أن تشغل تركمانستان مكانها في منظومة الأمم المتحدة، وإلى اختيار نموذج لوضعها كدولة يعكس فكرها القومي وتقاليد الشعب التركمانستاني.

ومنذ ذلك الحين، قطعنا شوطا كبيرا في السنوات الأربع المنقضية منذ وجودنا المستقل، وكانت كل خطوة اتخذناها طوال الطريق تتمشى مع المصلحة الوطنية التركمانستانية، ولصالح استقرار المنطقة وتدعيم الأمن الدولي، انطلاقا من اقتناعنا الثابت بأنه لا يمكن الفصل بين هذين الأمرين.

وبعد الشروع في اتصالات واسعة النطاق في إطار منظومة الدول الآسيوية، اقتنعنا مرة أخرى بصحة النتائج المستخلصة في مطلع هذا القرن ومؤداها أن لدى آسيا، بمواردها البشرية والطبيعية والفكرية الهائلة، كافة الإمكانيات لتصبح أكثر مناطق العالم ازدهارا. بيد أن عدم الاستقرار والصراعات الإقليمية الممتدة، التي شهدتها القارة الآسيوية طوال تاريخها، كثيرا ما شكلت، للأسف، الخلفية السياسية، مما عقّد حل مشاكل التنمية الداخلية تعقيدا كبيرا.

وقد قررت تركمانستان أن يكون على رأس أولوياتها الحفاظ على الاستقرار الداخلي والسلام الاجتماعي لدى الاضطلاع بالإصلاحات الجذرية في بناء دولتها واقتصادها. وهذا أمر ضروري للغاية حتى يتسنى لنا الاستفادة من إمكانيات مواردنا الهائلة. غير أن هذا الشرط الهام ليس الشرط الوحيد؛ فالشرط الآخر هو استقرار المنطقة المحيطة بنا حتى يتسنى لنا تنمية تجارتنا وعلاقاتنا الاقتصادية مع سائر الدول بحرية وبشكل طبيعي. ولهذه المسألة أهمية خاصة نظرا لما تملكه تركمانستان من الرصيد العالمي من رواسب المحروقات وغيرها من الموارد المعدنية والبيولوجية.

إن تركمانستان تقع في واحد من أهم ملتقيات الطرق العالمية من حيث المصالح السياسية والاقتصادية، يبلغ حجم المنطقة وما يتجاوزها. وإدراكا منها لهذا الواقع الجغرافي السياسي، فهي مستعدة للمشاركة بأفضل السبل البناءة في إقامة علاقات جديدة في المنطقة، وفي تعزيز الجهود الرامية إلى إحلال الاستقرار والأمن الشاملين فيها، وإقامة تعاون فعال ومفيد على نحو متبادل على أساس مبادئ الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد أنه مع تصدع الاتحاد السوفياتي وزوال الستار الحديدي من حدوده مع البلدان المجاورة له من الجنوب، ظهرت منطقة جديدة، أي مجموعة

جديدة من دول وسط آسيا، والشرق الأوسط، وجنوب غرب آسيا، والقوقاز وجزء من الشرق الأدنى. وهذه المنطقة متحدة بفعل المصالح الإنمائية المشتركة، وإعادة العلاقات التجارية والاقتصادية التاريخية، والتقاليد الثقافية والإنسانية.

هذا هو المنطق الذي أفضى إلى فكرة المشاركة الفعالة في منظمة التعاون الاقتصادي. وأود أن أؤكد على أن شكل منظمة التعاون الاقتصادي يطابق تماما مفهومنا لظهور منطقة جديدة عقب تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية: وهو استعادة تجاذب طبيعي بين تلك الدول التي ظلت عشرات السنين مقسمة بشكل مصطنع بفعل عقبة ايديولوجية، يحدد لها أن تكون أولويتها هي برامج النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة. ويكمن خلف هذه العمليات مبدأ الجدوى الاقتصادية المطلقة على أساس المصالح المتبادلة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، وعدم وجود أية نزاعات سياسية أو إقليمية أو غيرها فيما بينها.

أما بالنسبة للتوترات الداخلية التي لا تزال مستمرة في بعض البلدان، فينبغي لنا أن نؤكد أن التعاون الاقتصادي، والمشاركة، والمشاريع المشتركة ستخلق تربة خصبة لإيجاد حل بناء لهذه المشاكل. وتعتقد تركمانستان أن هذه المنظمة التي تتألف من ١٠ بلدان، والتي رأت النور في فترة هامة للغاية، سوف توفر مزيدا من الفرص للدول المستقلة حديثا نحو جنوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق.

وعلاوة على ذلك، فإن أساس استراتيجيتنا السياسية والاقتصادية هو مبدأ النزعة العملية المعقولة، والحفاظ على الخبرات والروابط الإيجابية المستمدة من الماضي. فنحن لدينا دولة من نوع جديد من الوجهة السياسية. ولا سبيل إلى تحقيق وضعها المستقل عن طريق إنكار حقائق الماضي والروابط القديمة التي لا يزال بوسعها خدمة مصالحنا العليا اليوم. وفي هذا الصدد، لا تزال علاقاتنا مع روسيا وسائر الشركاء في رابطة الدول المستقلة عنصرا رئيسيا من العناصر المكونة للسياسة الخارجية لتركمانستان.

وأود أن أركز تركيزا خاصا على أن الالتزامات التي أخذتها تركمانستان المحايدة على عاتقها قد أدرجَت في دستورنا ونالت تأييد الشعب. وهذه الالتزامات لا تراعي المصالح الوطنية فحسب، بل تعزز أيضا من الوجهة الموضوعية تنمية التعاون في المنطقة، وتنطوي على قدرة هائلة على تنشيط عمليات صنع السلام في المنطقة، وتعزيز جهود المجتمع العالمي، هنا في الأمم المتحدة في المقام الأول، الرامية إلى تخليصه من تدابير عفا عليها الزمن، واتخاذ تدابير وقائية لنزع فتيل النزاعات والصراعات.

وأود أن أبين بعض معالم مبادرة تركمانستان الحيادية، كي نستوثق من أن شركاءنا في الأمم المتحدة يفهمونها على وجهها الصحيح ويؤيدونها أيضا.

إن سرعة إيقاع الأحداث التي جرت منذ وقت قريب حددت التغيرات التي طرأت على الوضع الجغرافي السياسي والجغرافي الاقتصادي لآسيا. وقد أسفرت طبيعة واتجاه العمليات فيما بين الدول والعمليات الإقليمية، وهي عنصر مكون هام لبعض من هذه التغيرات، عن قيام دول مستقلة جديدة، اختارت كل منها مسارها المستقل للتنمية، ولديها مصالحها الخاصة. وأحد السبل التي تجلى بها الطابع الفريد لكل بلد هو مسارها السياسي، وهو أمر طبيعي. وهذا المسار يقوم بالنسبة لكل بلد على أساس الجذور التاريخية لشعبها، وعقليته، وتركيبه النفسي. ولا تمثل تركمانستان استثناء من ذلك. فقد دمجنا آفاق تنميتها باتجاه وطبيعة العمليات الإقليمية والقارية، وربطتنا المصالح الوطنية بمتطلبات اليوم الموضوعية - وانطلاقا من هذا الأساس النظري والعملي خلصنا إلى ضرورة إعلان الحياد كمبدأ وأداة للسياسة الخارجية لتركمانستان. ويسعدنا أن تلقى مبادرتنا للحياد دعما متزايدا، وأن تجتذب اهتمام المواطنين والسياسيين، وأن تحظى باعتراف دولي واسع النطاق. ونعرب عن امتناننا للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، لتقديمه المساعدة إلى تركمانستان في هذا الشأن.

وطلبت تركمانستان، في سياق إثبات وجودها كدولة محايدة، الانضمام كاملة العضوية إلى حركة دول عدم الانحياز. ونأمل في أن يتم تأكيد عضويتها خلال مؤتمر قمة دول عدم الانحياز الذي سيعقد في كارتاخينا قرطاخنة، في كولومبيا. وفي هذا السياق، أود أن أعلن اقتناع تركمانستان بأن فكرة عدم

الانحياز هي فكرة حيوية وصالحة في آن واحد. ولا نوافق على الرأي القائل بأنها فكرة عتيقة. ونعتقد أننا لا يجب أن نشترك في النظامين العالميين المتصارعين، وأننا في حاجة إلى الأخذ بفكرة عدم الاشتراك في شتى التكتلات الإقليمية الصلبة، وهي تشكيلات متعددة الدول قادرة على توليد قوة تدمير هائلة. إن تركمانستان تؤيد عدم الانحياز، وعدم الاشتراك في أعمال التدخل غير اللائقة في الشؤون الداخلية للدول، وعدم الاشتراك في الجهود الرامية إلى السيطرة العالمية أو الإقليمية، وعدم الاشتراك في مخططات تستهدف الحد من دور الأمم المتحدة، أو إضعاف الآلية العالمية التي أثبتت فعاليتها لتنفيذ السياسة العالمية. فهذه الممارسات تخدم أغراضا أنانية.

ونحن على ثقة من أن استخدام القوة العسكرية لحسم الصراعات القائمة، لا جدوى منه على المدى الطويل وأن المفاوضات هي الطريقة الفعالة. وعلى الرغم من أن البحث عن وسائل سلمية مسألة معقدة فإن البدائل غير موجودة. وفي الوقت نفسه نعرف أنه سيكون من الصعب تحقيق الأهداف المرجوة دون أن نبذل جهودا نشطة، دون أن نتحلى بحسن الاستعداد. ولذلك فإننا، على سبيل المثال، إذا كنا لا نتدخل في الصراع في طاجيكستان، فإننا مستعدون للاضطلاع بدور في عقد الدورة القادمة للمفاوضات فيما بين المتصارعين الطاجيك. إننا نرحب بجهود صنع السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة وروسيا وإيران وباكستان وبلدان أخرى في هذه العملية ونشيد بهذه الجهود.

ويجب علينا بطبيعة الحال أن نهتم بالوضع الذي يتطور من جارتنا أفغانستان. ونعتقد أنه من الضروري أن نساعد الأفغان على إثبات قدرتهم على تحقيق السلام وتوافق الآراء في بلدهم وذلك بتأييد الاتصالات مع الحكومة المركزية في كابول ومع زعماء الأقاليم. وأية محاولات للتدخل في الشؤون الداخلية في أفغانستان ستكون لها نتائج عكسية وقد تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها على الإطلاق. وفي هذا السياق أود أن أؤكد أن تركمانستان تعطي الأولوية للأمم المتحدة ولجهود الأمين العام لإيجاد آلية مقبولة للتسوية في أفغانستان. وتتفق تركمانستان مع ما أبدي من فوق هذه المنصة من قلق لاستمرار الصراع الداخلي في أفغانستان. إن لتركمانستان حدودا طويلة مع هذه الدولة التي طالت معاناتها، وهي مهتمة حقا بإيجاد تسوية عاجلة للمشكلة الأفغانية. كما أننا مهتمون بنجاح الممثل الخاص للأمم المتحدة، ونرى أنه يحتاج إلى دعم جاد من جانب الأمم المتحدة. ولا يمكننا أن نسمح بأن يؤدي تركيز الجهود على حل صراع ما، إلى تقليل الاهتمام بصراع آخر، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى نتائج سلبية.

وكما تدرك البشرية أن التهديد النووي له أبعاد عالمية، فإننا ندرك أيضا أننا في حاجة اليوم إلى استجابة كافية لجميع النزاعات والصراعات الإقليمية والمحلية. وأود أن أؤكد أن عشقباد مستعدة للمشاركة في تعاون بناء مع الأمم المتحدة بشأن هذه القضايا، ولإثبات التزامها بمبادئ الحياد البنّاء.

إن جميع البلدان والشعوب تتكيف الآن بطرقها الخاصة مع ظروف العالم الجديدة، التي تجعل الحاجة ماسة إلى اعتماد فلسفة مشتركة للأمن تقوم على مبدأ الأمن للواحد والأمن للجميع. وأود أن أؤكد أننا في هذه المرحلة نتكلم عن فلسفة، عن أساليب لفهم العالم، تعكس الحقائق في البلدان الآسيوية بصفة خاصة. هذه الفلسفة تستبعد استعمال القوة وإملاء الشروط كوسيلة لحسم النزاعات السياسية، وينبغي أن تتضمن المبادئ الرئيسية لهذه الفلسفة، المساواة والنزعة الإنسانية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، والنزعة العملية السليمة.

وأود هنا أن أؤيد ما قاله زميلي ممثل ألمانيا، السيد كلاوس كينكل، الذي أكد على أنه يجب علينا ألا نسمح للأفكار النمطية العدائية أن تترسب في عقول الناس، وعلى أنه لا يمكننا أن نربط بسرعة بين الإسلام وبين الإرهاب والأصولية. إننا نرحب بهذا القول ونعرب عن اقتناعنا بأن هذا الموقف سيصبح اتجاها عالميا.

وبالنسبة لتركمانستان، نحن نؤيد تأييدا تاما نموذج الدولة العلمانية التي يضطلع فيها الدين بدوره الصحيح. ونعتقد كما أكد الرئيس نيازوف أن نموذج وبنية الدولة المتعددة الأعراق والديانات، أكثر فعالية ونفعا من الدولة ذات العرق الواحد والديانة الواحدة.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد الدعم الذي تلقته تركمانستان من الشؤون الأوروبية بمشاركتها في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك باعتبارها الخلف الشرعي للدولة الاتحادية السابقة. لقد وفر لنا

ذلك، في فترة انتقالية دقيقة شهدت تحولات ضخمة، إمكانية الاستفادة من التطورات التي تجري في آسيا وأوروبا. وفي هذا السياق كانت كلمات وزير خارجية فرنسا السيد هيرفيه دي شاريت هامة جدا لنا، عندما تكلم عن دول آسيا وافريقيا وعن التركيز على الاجتماع الأول لرؤساء دول آسيا وافريقيا الذي سيعقد في آذار/مارس ١٩٩٦. وفي سياق تنشيط العمل على المسار الأوروبي الآسيوي، نأمل أن تكون هناك مشاريع رئيسية أخرى تشارك فيها تركمانستان وتكون منفذا مباشرا على أوروبا. إننا نتحدث في المقام الأول عن طريق للعبور بين الشمال والجنوب للربط بين أوروبا وآسيا عن طريق أراضي روسيا وتركمانستان، مما يسهل إمداد الأسواق الأوروبية بالطاقة المتولدة في تركمانستان، وما إلى ذلك.

أود أن أؤكد أننا نشهد زيادة كبيرة، إن لم تكن أساسية، في الاهتمام الدولي بشؤون بحر قزوين واستخدام موارده الطبيعية الغزيرة. ونظرتنا المفاهيمية لهذا تقوم على فكرة أن بحر قزوين حوض مائي فريد وملكية مشتركة لخمس دول ساحلية. ويجب أن تؤخذ مصالح تلك الدول في الاعتبار عند وضع خطط لتنمية موارده. وموافقة هذه الدول لازمة فلا ينبغي أن تتخذ قرارات انفرادية. وتؤيد تركمانستان تأييدا ثابتا منع أية أنشطة بحرية في بحر قزوين، كما تؤيد حرية الملاحة على أساس نظام قانوني تضعه الدول الساحلية. ويجب أن نوفر الظروف القانونية والاقتصادية التي تكفل وجود نظام عادي للاستثمار الأجنبي يستبعد أية مخاطر يتعرض لها المستثمرون، مثل ظهور حالة ارتياب فيما بين دول الحوض.

وفي الشهر القادم، في الدورة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية الخمسين للجمعية العامة، سيقدم الرئيس نيازوف مبادئ السياسة الداخلية والخارجية لتركمانستان، وسيركز على المشاكل التي تتناولها الأمم المتحدة، كمنظمة تعكس وجه البشرية التي تواجه ألفية جديدة بتحديات وأزمنة وظروف فريدة. إننا نهنئ بعضنا بعضا ونهنئ أولا وقبل كل شيء الأمين العام، تهنئة صادقة، لأننا واثقون تماما من أن الأمم المتحدة ستثبت في هذا العام الذي يوافق الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، أنها لازمة للعالم، بوصفها أسمى جمعية دولية، وأنها تضع برنامجا للمشاركة العالمية في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد.

أود أن أذكر الأعضاء بأن مدة الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية. وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد يانيز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشعر وفد اسبانيا أن من واجبه أن يمارس حقه في الرد.

يود وفدي أن يشير إلى ما ورد في البيان الذي أدلى به هنا اليوم رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون في المملكة المغربية، من إشادة إلى مدينتي سبته ومليلة. إن مثل هذه الإشارات لا تتفق مع الواقع لأن هاتين المدينتين إقليمان اسبانيان ومواطنوهما ممثلون في البرلمان الإسباني بنفس الحقوق وبنفس الشروط مثل زملائهم أبناء الوطن ذاته. وليس من الممكن أن نقيم أية مقارنات بحالات أخرى تختلف تماما في طبيعتها.

إن هذه الإشارات ليست مناسبة لأنها لا تتفق مع العلاقة الشاملة التي تقوم فيما بين المملكة الإسبانية والمملكة المغربية، على المستوى الثنائي وفي المنطقة ككل التي ننتمي إليها كلانا كجيران.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أتكلم ممارسة لحق الرد لأن وزير خارجية الهند أشار في بيانه صباح اليوم إلى إقليم جامو وكشمير على أنه ولاية في الهند. إن جامو وكشمير إقليم متنازع عليه وباكستان طرف في هذا النزاع. ووصف إقليم جامو وكشمير المتنازع عليه بأنه ولاية في الهند ينطوي على مغالطة ويعد تشويها للحقائق المعروفة لدى الأمم المتحدة. وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة تقرر بوضوح أن الحسم النهائي لولاية جامو وكشمير سيتقرر وفقا لإرادة الشعب التي يعرب عنها بالوسيلة الديمقراطية أي باستفتاء حر محايد يجرى تحت رعاية الأمم المتحدة. ولذلك فإن ادعاء الهند بأن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند هو ادعاء لا يمكن الدفاع عنه وغير صحيح.

منذ أسبوع واحد، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الهندية، أثناء تعليقه على عرض الأمين العام للأمم المتحدة بالقيام بدور الوساطة فيما يتعلق بكشمير، إن الهند لا تزال ملتزمة التزاما تاما بالتوصل إلى حل لمسألة كشمير بالطرق السلمية، وفقا لاتفاق سيملا. وإذا كانت جامو وكشمير حقا جزءا من الاتحاد الهندي، فلماذا تناشد الهند حكومة باكستان بأن "تبدي الإخلاص في إيجاد حل سلمي لمشكلة جامو وكشمير"؟ ولماذا يريد الأمين العام أن يعرض مساعيه الحميدة بشأن إقليم هندي؟ أو لماذا تثار المسألة في المحافل الدولية؟ الحقيقة أن جامو وكشمير إقليم متنازع عليه باعتراف دولي.

لقد وصف وزير الخارجية الهندي أيضا الإرهاب بأنه "البلاء الأسود" في عصرنا هذا، نحن نوافق على هذا تماما. ولكنه مضى قائلا إنه يقال أحيانا بأن المقاتل من أجل الحرية بالنسبة لشخص ما هو إرهابي بالنسبة لشخص آخر، وهذا منطق خادع والحقيقة أن الأمم المتحدة أكدت باستمرار الفرق بين الإرهاب، من ناحية، والكفاح المشروع الذي تمارسه الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الخارجية أو الاحتلال الأجنبي لإعمال حقها في تقرير المصير والتحرر الوطني، من ناحية أخرى. وهذا الوصف الأخير ينطبق تماما على الحالة في جامو وكشمير، حيث ظل السكان المقهورون طوال السنوات الـ ٤٧ الماضية يكافحون سعيا وراء التحرر من القبضة الهندية. وكفاحهم ليس حركة انفصال؛ وليس انتهاكا لوحدة أراضي بلد: إنه تحقيق لوعد قطعته الأمم المتحدة لشعب جامو وكشمير، ووافقت عليه الهند وباكستان. ولا يمكن لأي قدر من تشويه التاريخ أو محاولات تعتيم الموضوع بإحادته عن طريقه أن يغير صلاحية قرارات مجلس الأمن التي لا يمكن دحضها والتي قبلتها الهند باختيارها ولكنها راحت تتنصل منها بعد ذلك.

إن الإرهاب، على أية حال، ينبغي إدانته ومعارضته بكل صوره ومظاهره، بما في ذلك الإرهاب الصادر عن الدولة الذي يستهدف السكان الذين يعيشون في ظل سيطرة أجنبية أو احتلال أجنبي. والأمم المتحدة ينبغي لها ألا تسترضي الدول التي تورط نفسها في إرهاب منظم ضد شعوب أقاليم محتلة. وإذا نظرنا إلى ترهيب ٠٠٠ ٦٠٠ من أفراد القوات المسلحة في جامو وكشمير لشعب بريء، لرأينا الإرهاب الصادر عن الدولة في أسوأ صوره.

أشار وزير خارجية الهند أيضا إلى الحادث المؤسف الخاص بأخذ رهائن في كشمير. وقد أتيحت لنا بالفعل مناسبة لائقة للإشارة في هذا المحفل إلى الدليل القوي على التواطؤ الهندي في هذا العمل الفظيع. في هذه المرة أيضا، كما حدث في مناسبات سابقة، أُخذ سائحون أجانب رهائن وبواسطة مجموعة غير معروفة للجميع، بما في ذلك "مؤتمر حريات" المكون من ٣٤ عضوا يمثلون جميع الأحزاب. إن كون "الفراني" جماعة تنشط دون عقاب في واحدة من أكثر المناطق اكتظاظا بالجنود في العالم، وكونها جماعة توفق في البقاء على اتصال منتظم بالسلطات الهندية، دون أن تتمكن هذه السلطات من اقتفاء أثرها - هذا كله إنما هو جزء من القرائن على وجود مؤامرة دبرتها وكالات الاستخبارات الهندية لتشويه سمعة الكفاح الكشميري من أجل الحرية. وما من أحد هنا من السذاجة بحيث يقبل ادعاءات الورع والتقوى التي تعلنها الهند.

وأخيرا، قال وزير الخارجية الهندي إن الديمقراطية وحدها ليست ضمانا ضد الحكم الاستعماري أو الحروب الاستعمارية. ونحن نوافق على هذا. وها هي الدولة التي تزعم أنها أكبر ديمقراطية في العالم ترتكب أكبر عملية إرهاب صادر عن الدولة وأبشع انتهاكات لحقوق الإنسان على مدى السنوات الخمسين الماضية.

السيد غوسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن بعض الآراء التي أعرب عنها اليوم عن التجارب النووية، في إطار المناقشة العامة، تجعل من الضروري لوفد بلدي أن يطرح بعض الحقائق مرة أخرى.

أولا وقبل كل شيء، إن تجاربنا النووية تحت الأرض لا تضر البيئة بأي حال من الأحوال؛ وقد دلل على ذلك علماء بارزون في العديد من المناسبات.

ثانيا، التجارب النهائية، وهي ثمانية على الأكثر، التي ترى فرنسا ضرورة القيام بها، لا تتعارض مع التزامها بممارسة أقصى قدر من ضبط النفس. وضبط النفس ليس معادلا للحظر. فضلا عن ذلك، وهذه النقطة أساسية، فإن هذا البرنامج الأخير للتجارب الجاري تنفيذه الآن أبعد ما يكون عن التعارض مع إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب، بل هو في الواقع عامل مساعد على تحقيق ذلك الهدف. وبالفعل، فإن هذا البرنامج النهائي للتجارب، الذي سيختتم قبل

نهاية أيار/مايو ١٩٩٦، سيمكن فرنسا من الإلتزام بمثل هذا الاتفاق الدولي دون أي تحفظ.

فضلا عن ذلك، إكمال تجاربنا سيمكن بلدي من أن يصبح مدافعا قويا عما هو معروف باسم خيار الصفر - أي عقد معاهدة لحظر أية تجربة للأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر على أي مستوى. وقد كانت فرنسا - كما تعلم الجمعية - الدولة النووية الأولى التي ألزمت نفسها بقبول هذا الخيار الأساسي؛ ووفد بلدي يسره أن يرى أن دولا عديدة قد رحبت بذلك الالتزام.

وبالتالي، فإن التجارب الفرنسية الأخيرة تدخل في إطار الإبرام الوشيك لمعاهدة هامة حقا، أي معاهدة لا تتصور أي استثناء ولا تسمح بأي مراوغة، ويجب أن ينظر إليها في هذا الإطار.

السيدة موروغيسان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن ممثل باكستان لا يكل من إضاعة وقت هذه الجمعية القيم. والادعاءات التي لا أساس لها والتي أدلى بها توا إنما هي فقط انعكاس للإحباط الذي يُعد بديهيا عندما تجري محاولة لإخفاء الحقيقة وإقامة صرح مبني على الكذب. أم هل يا ترى هذا الانفعال الأخير هو مجرد تعبير عن شعور بالذنب؟ إنه دون شك خليط من الاثنين.

إنني أستغرب لأن ممثل باكستان اختار أن يمارس حق الرد على البيان الذي أدلى به اليوم في الجمعية رئيس وفد بلدي. وأنا لا أذكر، وأنا واثقة أنه ما من أحد غيري يذكر في هذه الجمعية، أية إشارة إلى باكستان في بياننا اليوم. ومن ثم يمكننا أن نستخلص النتيجة المنطقية الممكنة الوحيدة: ألا وهي أن باكستان تقحم نفسها في التدخل في الشؤون الداخلية للهند.

إن لوم الهند رد فعل صبياني إزاء تورط باكستان في رعاية ودعم وإدامة الإرهاب بأبشع صوره في الهند، بحيث أنه لا يستحق أي رد. وهذا الادعاء من دولة تسلط قدرتها العسكرية ضد شعبها، أقل ما يقال عنه إنه يدعو للسخرية.

إن العقبة الوحيدة القائمة أمام الحوار بين الهند وباكستان هي تصدير باكستان المستمر للإرهاب بأبشع صوره إلى الهند. وقد أشعل طمع باكستان في الأراضي الهندية ثلاث حروب بدأتها باكستان نفسها، باعتراف جنرالات باكستان أنفسهم، ومنذ ١٩٨٩، راح هذا الطمع يشعل الحرب التي تشنها باكستان بالوكالة في جامو وكشمير عن طريق الإرهاب. وهذا هو الفرق في جامو وكشمير بين الإرهاب وتقرير المصير. إن تقرير المصير هنا يعني أن يكون الأمر حسبما تقرره باكستان بنفسها.

ويتعين على المجتمع الدولي إدانة باكستان باعتبارها مؤيدا للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره - الإرهاب الذي تدعمه الدولة عبر الحدود في الهند وأفغانستان، وإرهاب الدولة الجاري ضد الأقليات الإثنية في السند، والصلات الواضحة بالإرهاب الدولي مثل قصف المركز التجاري العالمي في نيويورك وحوادث أخرى عديدة في الشرق الأوسط. إن على باكستان أن تغلق المعسكرات والمدارس الإرهابية التي تديرها.

لقد أعلن الناطق الرسمي باسمنا في ٢١ أيلول/سبتمبر أنه بالرغم من الاستفزازات العديدة من جانب باكستان، فقد مارست قوات الأمن الهندية أقصى درجات ضبط النفس. وليس هناك تهديد للسلم والأمن في المنطقة من الجانب الهندي من خط المراقبة أو من الحدود الدولية. وتأمل حكومة الهند أن تبدي حكومة باكستان الإخلاص في إيجاد حل سلمي، بتجنب دعم الإرهاب على طول خط المراقبة والعودة إلى طاولة التفاوض لإجراء حوار جاد.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نستمع مرة أخرى إلى ممثلة للهند تفعل ما درج عليه ممثلو الهند من محاولة إخفاء شعورهم بالإثم وراء حجج لا صلة لها بالموضوع. ونحن نرفض ادعاءاتهم بكل ما تستحقه من ازدراء. فالنقطة الأساسية والوحيدة التي يتعين تناولها هي إقليم جامو وكشمير المتنازع عليه.

هل يمكن للممثلة الهندية أن تنكر بأن الأمم المتحدة، التي تشكل هذه الجمعية جزءا أساسيا منها، تعترف، كما يجب أن تعترف، بأن جامو وكشمير هي إقليم متنازع عليه؟ وهل يمكنها أن تنكر أن قرارات مجلس الأمن تبين بوضوح أن مستقبل جامو وكشمير لا بد أن يتقرر باستفتاء عام، يجري تحت إشراف الأمم المتحدة؟ وهل يمكنها أن تنكر أن قرارات مجلس الأمن ستظل صالحة وسارية إلى أن تنفذ تنفيذا تاما؟ وهل يمكنها أن تنكر أن حشد القوات الهندية في

كشمير هو أكبر حشد من هذا النوع منذ الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح يرابط فيها جندي هندي واحد مقابل كل ثلاثة ذكور بالغين من سكان كشمير؟ وهل يمكنها أن تنكر القتل والتعذيب والاغتصاب المنتظم للمدنيين على يد الجنود الهنود أو حرق منازلهم وقراهم وبلداتهم، على النحو الذي تثبته وثائق كل هذه المنظمات الكثيرة من منظمات حقوق الإنسان؟ وهل يمكنها أن تنكر خطوط الاتصال الممتازة القائمة بين قوات الأمن والاستخبارات الهندية وجماعة "الفران" التي أخذت سـُواحا غربيين أبرياء رهائن وضربت عنق أحدهم؟

وهل يمكنها أن تنكر أن الهند هي التي عارضت اقتراح باكستان بزيادة تعزيز فريق المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في الهند وباكستان على طول خط المراقبة، بحيث يمكن أن تتولى الأمم المتحدة بنفسها رصد مدى صحة هذه الادعاءات التي يسهل ترديدها على غير أساس؟ وأخيرا، هل يمكن للممثلة الهندية أن تنكر أنه بالرغم من اقتراحات باكستان المتكررة، كانت الهند هي التي رفضت عرض إيفاد بعثة دولية مستقلة ومحايدة لتقصي الحقائق على جانبي خط المراقبة، لتسجل بصورة قاطعة حقيقة الأوضاع في هذا الإقليم المتنازع عليه أي جامو وكشمير؟

هذه أسئلة هامة، نريد نحن، وتريد هذه الجمعية، إجابات واضحة عليها من الوفد الهندي. فمن حق هذا الوفد أن يرد على بيان حق الرد هذا. ونحن نتحداهم أن يسجلوا أمام هذه الجمعية ردهم على هذه الأسئلة.

السيد سوري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس في نيتي أن أزيد في تكريم ممثل باكستان بتضييع وقت هذه الجمعية. ولكني فقط أحث باكستان على أن تنظر إلى نفسها بتعمق وأن تطهر نفسها من الشيطان الذي يتوارى في داخلها.

إن جامو وكشمير كانت وستبقى جزءا لا يتجزأ من الهند. وهذه حقيقة غير قابلة للتغيير والتبديل.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥.